الفصل السابع

سوق الانتخابات والحكومات الإسرائيلية

* الصوت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية * أصوات يهود روسيا فى سوق الانتخابات الإسرائيلية المقبلة * لن تشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة نجاح أول رئيس وزراء يهودى شرقى * نتنياهو اتهم الجميع بالوقوف ضده * صفقات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة * احذروا .. شارون شكاك بطبعه * حزب العمل باع نفسه من أجل حفنة حقائب فى حكومة شارون * الانتخابات الإسرائيلية وحق الشعب الفلسطينى فى التأثير عليها * التنافس السياسى بين شارون ونتنياهو على مزيد من التطرف وليس من أجل السلام * ولاية شارون الثانية: إما أن تقود إسرائيل إلى سلام حقيقى وإما إلى كارثة * الانتخابات الإسرائيلية ولعبة وعود السلام الزائف

obeikandl.com

obeikandl.com

الصوت العربى فى الانتخابات الإسرائيلية

البعض من المتابعين للشأن الإسرائيلى خصوصًا هذه الأيام، يرون أن الانتخابات العامة التى ستجرى هناك، يوم ١٧ القادم (مايو ١٩٩٩)، ليست ذات أهمية.. على اعتبار أن الحكومة القادمة لن تكون أفضل من أى من سابقاتها، خاصة فيما يتعلق بالحق الفلسطينى والانسحاب من هَضْبَة الجولان السورية والجنوب اللبنانى أو ما يَرتبط بالقدس واللاجئين أو ما تستوجبه خطوات السلام الشامل والمستقر فى الشرق الأوسط.

هناك اختلافات تبدو لأول مرة فيما بين الأحزاب الثلاثة الكبرى المتصارعة للفوز بمقعد رئيس الوزراء الإسرائيلى، إضافة إلى تباين لا يمكن إنكاره من جانب التكتلات والطوائف السياسية خارج هذه الأحزاب التى توصف بأن لها وزنًا وتأثيرًا جماهيريًا لا يمكن إنكاره. صحيح أنها جميعًا تعمل من أجل برامج محددة للحفاظ على تماسك المجتمع الإسرائيلى وعلى أمن وسلامة أبنائه إلى أقصى درجة، إلا أن الصحيح أيضًا أن النظريات الجامدة بدأت فى التكسر، والقوالب التى لم يكن مسموحًا المساس بها أصبحت قابلة للنقاش، كما أن العديد من المُسلمات أمكن أخيرًا طرحها للتدوال بشكل كان يُعد محرمًا حتى عام ١٩٩٦، وذلك حين جرت آخر انتخابات عامة فى إسرائيل أتت بتكتل ليكود بزعامة نتنياهو إلى الحكم.

«أهمية الصوت العربى» تُعد من بين هذه المتغيرات التى بدأت تلفت الاهتمام منذ فبراير الماضى (١٩٩٩) على المستويين الداخلى والخارجى، ليس فقط بسبب حجم سكان إسرائيل من العرب البالغ عددهم ـ وَفْقَ آخر تقرير رسمى ١٨٪ (أكثر قليلاً من واحد مليون من مجموع السكان)، ولكن لأن تجربة الانتخابات الإسرائيلية فى مجملها كانت تُحسم بفارق ضئيل فى الأصوات لأحد الأحزاب على حساب الحزب الآخر. هذا الحسم الضئيل فى وزنه كان فى كل مرة ينقل مقاليد السلطة من جهة إلى

الجهة المعاكسة فى ظل انقسام المجتمع الإسرائيلى بين اليمين واليسار، وما زال الجميع يذكرون أن الأغلبية التى فاز بها نتنياهو وتحالفه اليمينى عام ١٩٩٦ لم تتجاوز ٢٩ ألف صوت.

الجديد بالنسبة للصوت العربى أنه كان إلى وقت قريب عازفًا كليةً عن المشاركة فى أى انتخابات تجريها الحكومة الإسرائيلية، باعتبار أن ذلك يُسهم فى تدعيم أركان الدولة التى ما زال بعد هذه السنين يراها مُغتصبة. ومنذ عدة سنوات دخلت أفكار جديدة على هذه المُسلمات ونجحت الرموز الفلسطَينية داخل إسرائيل فى إقناع قطاعات عريضة من الجماهير العربية المنصوبة تحت الحكم الإسرائيلى باستخدام حق التصويت والترشيح تحقيقًا لمبدأ المساواة، ودعمًا فى البداية للتيار الإسلامى داخل إسرائيل وقد أفرز ذلك التغيير مُشاركة عربية فى انتخابات عام ١٩٩٦ بلغت ٧٧٪ من مجموع الأفراد الذين لهم حق التصويت مما اعتبره المراقبون تقدمًا ملموسًا ومؤثرًا، لو أُحسِنْ تنظيمه واستخدامه.

مشكلة الصوت العربى العويصة منذ ظهر على السطح أنه مُنقسم بشدة بين التيارات والتكتلات السياسية العربية داخل إسرائيل، مما نتج عنه ضعف التأثير على محصلة الانتخابات السابقة النهائية، وربما يؤدى ـ إذا ظل على حالته التى هو عليها ـ إلى النتيجة نفسها مرة أخرى هذا العام. فى الانتخابات السابقة ورغم نجاح الصوت العربى فى تلافى الانقسام البيِّن بين مستحقيه (وذلك عندما قرر رموزه أن يدخلوا الانتخابات من خلال قائمتين فقط هما: القائمة الإسلامية التى تضم التيار الإسلامى والحزب الديمقراطى العربى وقائمة الحركة الديمقراطية للتقدم والمساواة التى ضمت تحت لوائها الحزب الديمقراطى العربى وقائمة الحركة الديمقراطية للتقدم، والمساواة التى ضمت تحت لوائها الحزب الشيوعى والتجمع الوطنى الديمقراطى)، إلا أن العرب لم يحصلوا إلا على تسعة مقاعد فقط فى الكنيست الإسرائيلى، وهو ما يوازى ٥ ,٧٪ من عددها البالغ ١٢٠ مقعداً، بينما هم يمثلون كما قلنا حوالى ١٨ ٪ من تعداد سكان إسرائيل!.

المشكلة الحالية التى بدأت تُزعج المراقبين أن تكرار حصول الصوت العربى على تسعة مقاعد فى الكنيست القادم قد يكون صعبًا فى ظل ما بدا من اتساع لزاوية الانقسام بين القوائم العربية، حيث يطرح على الساحة الآن ثلاث قوائم بدلا من اثنتين وذلك

فى أعقاب خروج التجمع الوطنى الديمقراطى لكى يشكل لنفسه قائمة منفصلة فى أعقاب فشل مفاوضاته مع أصحاب القائمتين الأخريين . . كما عزز من حجم هذا التخوف إعلان دكتور «عزمى بشارة» زعيم التجمع ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلى انطلاقًا من أن هذه الخطوة تُعبر تعبيرًا صادقًا عن حق أى عربى داخل حدود دولة إسرائيل فى أن يرشح نفسه لهذا الموقع ما دامت الشروط تنطبق عليه .

على العكس من هذا التخوف يؤكد زعيم التجمع الوطنى الديمقراطيى أن قيامه بترشيخ نفسه رئيسًا للوزارة الإسرائيلية سيعمل على تعبئة الصوت العربى فى الانتخابات القادمة تعبيرًا عن الهوية العربية ، وسيمنح قوتهم التى أصبح الشارع السياسى الإسرائيلى لا يستهين بها ، القدرة التفاوضية التى يحتاجون إليها مع الأحزاب الإسرائيلية . . العقبة الكبرى أمام هذا التحرك أنه لا يوجد اتفاق عربى متكامل حياله ، بل يمكن القول فى ضوء ما ينشر من تقارير إن الانقسام حوله حاد للغاية ويهدد بعواقب وخيمة دفعت البعض إلى القول إن قيام عزمى بشارة بترشيح نفسه تم بناء على تخطيط مع الجانب الإسرائيلى اليمينى بالذات لإحداث نوع من الخلل داخل التكتل العربى الذى ظهر متماسكًا إلى حد كبير خلال تجربة انتخابات عام ١٩٩٦ .

وإذا صحت هذه التوقعات فسيكون الصوت العربى هو الخاسر الأكبر على مستوى العمل السياسى العربى داخل إسرائيل ؛ لأن ما عاناه أصحاب هذا الصوت على يد الحكومات الإسرائيلية ، وليس فقط على يد حكومة نتنياهو هو أبشع من أن يتسع له المقام . . وإن لم يتحقق التوافق الذى ندعو إليه داخل الشارع العربى فى إسرائيل فلن يُحسب له فى المرات القادمة الحسابات القائمة الآن . لقد أهدى اليمين الفلسطينى الفوز عام ١٩٩٦ لحزب الليكود بزعامة نتنياهو ؛ فهل يستطيع الصوت العربى أن يفرض وجوده ومطالبه العادلة ويفرض على الآخرين الاحترام الذى يستحقه أثناء العملية الانتخابية وبعدها؟!

هذا ما نأمله و ندعو إليه ونتوقعه .

صحيفة الشاهد الدولى ـ ١٩ إبريل ١٩٩٩

أصوات يهود روسيا فى سوق الانتخابات المقبلة

بعد عودته من زيارته الثالثة إلى موسكو خلال خمسة أشهر، والتى انتهت يوم ١٣ من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩)، قال وزير خارجية إسرائيل أرييل شارون إنه حقق واحداً من أهم أهداف سياسات التقارب مع روسيا، ألا وهو ضمان تأييد أصوات الناخبين من المهاجرين الروس لإعادة انتخاب نتنياهو عبر الاقتراع الذى سيجرى فى ١٧ من الشهر القادم (يونيه ١٩٩٩). هذا التقارب الذى يقوده شارون ويباركه نتنياهو انطلق من رؤية إستراتيجية كان يدعمها إلى وقت قريب يعقوب كامى رئيس مؤسسة نتيف البحثية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية الذى استقال من عمله بعد تلك الزيارة بأسبوع واحد محدثًا دويّا شديداً داخل عدد كبير من أجهزة الدولة ذات الحساسية المفرطة ابتداء من مكتب رئيس الوزراء الذى كان تابعًا له إلى وزارة الدفاع إلى أفرع الاستخبارات التى كان يتعاون معها، وأخيراً إلى هيئة الليكود الانتخابية الاستشارية.

مغازلة أصوات اليهود الروس الذين واصلوا الهجرة على مدى السنوات العشر الماضية إلى إسرائيل قضية رئيسية على مستوى الانتخابات العامة، لذلك ليس مستغربًا أن تعمد الأحزاب الإسرائيلية السياسية والدينية على حد سواء إلى التقرب من زعمائهم وبذل الوعود لجموعهم لأجل اجتذاب أصواتهم الانتخابية التى غالبًا ما تُرجح فى نهاية المطاف أحد الحزبين الكبيرين على الآخر. فعلى سبيل المثال يستعد الزعماء السياسيون على اختلاف توجهاتهم للمشاركة فى الاحتفالات التى ستقيمها منظمات المحاربين القدامى فى إسرائيل يوم ٩ القادم (يونيه ١٩٩٩) بمناسبة انتصار دول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية، ليس من أجل الإنسانية ولكن تلميعًا لصور بعضهم الانتخابية.. ومن بين المنظمات التى ستحظى بأكبر قسط من الاهتمام «منظمة المهاجرين من رابطة الدول المستقلة» التى كانت منضوية فى يوم من الأيام تحت مظلة

الاتحاد السوفييتى. من هنا يتوقع أكثر المراقبين تفاؤلاً بإعادة انتخاب نتنياهو أن تؤدى استقالة يعقوب كامى إلى خلل فيما يتعلق بتكتيكات الليكود التى ظل يرتب لها أملاً فى أن يفوز زعيمه بأكبر عدد من أصوات المهاجرين الروس. ويرجع ذلك ليس فقط لخطاب الاستقالة شديد اللهجة الذى وجهه كامى إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى وإنما أيضا لإقدامه على نشر هذا الخطاب الذى قدمه يوم ٣٠ نوفمبر الماضى (١٩٩٨)، وإلى الرد العنيف الذى صدر من مكتب نتنياهو يوم ٢٤ الماضى (إبريل) تعقيبًا على هذا النشر.

أنشئ مكتب «نتيف» هذا عام ١٩٥٣ كمنظمة سرية تابعة لرئاسة الوزارة الإسرائيلية للقيام بمهمة إجراء الاتصالات اللازمة مع يهود الاتحاد السوفييتى وإخوانهم من المقيمين فى دول أورو با الشرقية لحضهم على الهجرة إلى إسرائيل. ولأن المكتب لجأ إلى الأساليب السرية التى كانت تستهدف الالتفاف حول العلاقات الرسمية القائمة فعلاً بين تل أبيب وهذه المجموعة من الدول فقد اكتسب صفة العمل المخابراتى وظل جهده فى طى الكتمان إلى وقت قريب. أما يعقوب كامى فقد هاجر من روسيا إلى إسرائيل فى فبراير ١٩٦٩ وانضم فور اجتيازه الدورات التدريبية التى تُعقد للمهاجرين الجدد إلى حركة حيروت التى كانت تصب كل جهودها فى مجال استقدام المهاجرين من الاتحاد السوفييتى، وفى ضوء هذه الجهود عُين فى «مكتب» «نتيف عام ١٩٧٨ ثم تولى رئاسته بعد ذلك بأحد عشر عاما إلى أن قدم استقالته من العمل به قبل نهاية الشهر الماضى. ولم يكن جهده بعد وصوله إلى إسرائيل فقط هو الذى رشحه لهذه المسئولية، وإنما أيضا نشاطه السابق فى مجال الحركة اليهودية الصهيونية داخل الاتحاد السوفييتى التى كانت تُطالب بتقنين حق اليهود فى الهجرة إلى إسرائيل إلى جانب التنسيق مع ممثلى مكتب نتيف فى موسكو لتنفيذ عمليات التهجير إلى إسرائيل بطرق غير شرعية.

فى خطاب استقالته قال يعقوب كامى إن التنافس بينه وبين أبيجدور ليبرمان مدير مكتب رئيس الوزراء هو السبب المباشر وراء الإصرار على تنفيذ التوصيات الخاصة بتقليص عمل مكتب نتيف الذى كان يترأسه بنقل جزء كبير من صلاحياته إلى أجهزة استخبارية أخرى.. وربما بهدف تعزيز العلاقات مع موسكو لوقف تعاونها النووى مع طهران وفتح المجال للتعاون مع تل أبيب فى مجال الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية،

أجل نتينياهو النظر فى مجمل هذه الإصلاحات لعدة أشهر. ولإيضاح أهمية ما جاء فى هذه الرسالة نقلت صحيفة معاريف يوم ٢٦ الماضى (إبريل) على لسان «أوفير بيناس» عضو الكنيست الإسرائيلى قوله إنه ينوى ترجمتها إلى اللغة الروسية وترويجها بمئات الآلاف من النسخ بين المهاجرين من أبناء أسرة الدول المستقلة.

وصف كامى مستشارى نتنياهو بأنهم «لا يُقَدرون الجهد الذى يقوم به وأنهم زوروا الحقائق لكى يتخلصوا منه». وأضاف أن قرار سحب صلاحيات مكتب «نتيف» الاستخبارية «يدل على الغيرة العمياء مما حققه من نتائج على جميع مستويات التقارب مع موسكو خاصة فيما يتعلق بشراء الشركات الروسية المتعاونة مع إيران أو الاستثمار فى أنشطتها الإنتاجية».

لم يكن من السهل إذن على مكتب رئيس الوزراء أن يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الصواعق التى لم تكن متوقعة فى هذا التوقيت الشديد الحرج، لذلك أصدر بيانا صحفيًا يوم ٢٥ الماضى (إبريل) جاء فيه «أن كامى تحوم حوله شبهة أنه كان يتصرف فى أملاك الدولة كما لو كانت أملاكه الخاصة، وأنه سعى إلى التشهير برئيس الوزراء عشية الانتخابات العامة وسط الجمهور الروسى أملا فى إنقاذ منصبه من الضياع».

الاستنباطات الأولية التى زخرت بها وسائل الإعلام خاصة الغربية منها، تؤكد أن نشر هذه الوثائق أوضح بجلاء:

١ ـ أن الصراع داخل مؤسسات دولة إسرائيل لا يقف عن مستوى معين، وإنما يمتد أفقيًا ورأسيًا فى كل الاتجاهات وداخل أشد الأجهزة خصوصية.

٢ ـ أن الاستعداد للانتخابات العامة لا يُوقف من تصاعد مثل هذه الصراعات أو يدفع إلى احتوائها، مما يدل على شدة التنافس تحت شعار مصلحة الدولة العليا.

٣ ـ استعداد الليكود للتضحية بأكبر الكوادر الوظيفية العاملة معه فى أجهزة الدولة مع ظهور أول بوادر خلافية لا يمكن التنازل عنها من جانب أى منهما.

٤ ـ حسابات المكسب والخسارة فى المعركة الانتخابية تخضع لعوامل ليست كلها مرئية.

وهناك من المراقبين من يعتقد أن إيحاء الليكود بأن استقالة «يعقوب كامى» ما هى إلا زوبعة فى فنجان، مناف للحقائق نظرًا لما يتمتع به هذا الرجل من علاقة متميزة بين اليهود الشرقيين من جهة ولسقوط القيود عنه كمواطن يستطيع أن يساهم فى المعركة الانتخابية بالكيفية التى يراها أكثر مناسبة له ولمستقبله السياسى والوظيفى بعد تقديم الاستقالة من جهة ثانية. . فإذا أضفنا إلى ذلك الاتهامات التى ما فتئ أرييه درعى رئيس حركة شاس الدينية يوزعها على الحكومة الإسرائيلية صباح مساء ويتهمها، منذ أصدرت المحكمة المركزية حكمها عليه بالسجن أربع سنوات وبدفع غرامة قدرها ٦٠ ألف دولار، بالتواطؤ ضده وضد أعضاء حركته لأن دعوته تُركز على الاهتمام بشئون اليهود الشرقيين فى المقام الأول، أدركنا مدى التأثير السلبى الذى سيلحق بتكتيكات الليكود الانتخابية للفترة الباقية حتى موعد الانتخابات التى ستجرى يوم ١٧ مايو الجارى.

صحيفة الزمان ـ ١١ مايو ١٩٩٩

* * *

لن تشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة نجاح أول رئيس وزراء يهودى شرقى!

قال بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى إنه «تغذى بخصمه اللدود «إسحاق موردخاى» قبل أن يتعشى هو به» وذلك تعليقًا على قرار إقالته لوزير دفاعه بسبب ما وصف بأنه محاولة موردخاى لإ ضعاف مركز تحالف الليكود فى مسيرة الانتخابات التى ستشهدها إسرائيل فى ١٧ من شهر مايو القادم (١٩٩٩). ولا يخفى وزير الدفاع أنه آثر الابتعاد عن نتنياهو والليكود بسبب السياسات الفاشلة التى أقدمت عليها حكومته منذ توليها المسئولية فى يونيه عام ٩٦، وهو يدلل على ذلك بمواقفه المعارضة لهذه السياسات منذ انضم إلى الحكومة قبل عامين وأيضا بتقديمه الاستقالة من منصبه أكثر من مرة خلال نفس المدة.

تُجمع التقارير التى نشرتها الصحف الإسرائيلية منذ يوم السبت ٢٣ يناير الماضى (١٩٩٩)، وهو التاريخ الذى أقال فيه نتنياهو وزير دفاعه، على أن مبررات الإقالة من جانب الأول وأسباب الانجذاب إلى الوسط من جانب الثانى لا تتمحور ـ كما قد يظن البعض وفق التعاريف الديمقراطية للعبة السياسية التى تنص عليها الأعراف الغربية ـ حول صالح المجتمع الإسرائيلى، ولكنها تتلاقى حول أغراض شخصية وأطماع سياسية فى المقام الأول.

وهنا يُجمع كل الكتاب والمعلقين على أن الفاصل بين ميل «موردخاى» إلى الوسط الذى ترتبت عليه إقالته واستمراره على قائمة الليكود معضداً ومسانداً لرئيس وزارئه، كان أن يَعده نتنياهو بالاحتفاظ له بمنصب وزير الدفاع فى الحكومة التى سيشكلها بعد الفوز بالانتخابات القادمة، الأمر الذى رفضه الأخير رغم مائدة العشاء

التى أولمها له الأول كما جاء فى التقارير الصحفية ليوم ١٤ من الشهر الماضى(يناير ١٩٩٩).

إلى جانب ذلك امتلأت وسائل الإعلام الإسرائيلية والأوروبية بوصلات الهجوم المتبادلة بين الطرفين. نتنياهو وزمرته الليكودية من جهة، وموردخاى وأقطاب حزب الوسط من جهة ثانية، فالليكوديون يتهمون موردخاى بأنه كان يتآمر للإطاحة بالحكومة الإسرائيلية الوحيدة الحريصة على مصالح الشعب الإسرائيلى وأمنه وسلامته، والقادرة على عدم التفريط فى حقوقه وأرضه التاريخية، والتى كان إلى الأمس القريب واحداً من منفذى سياساتها، والوسطيون يقولون إنه «الرجل الوحيد الذى يستطيع فى المرحلة الراهنة أن يقود دولة إسرائيل وشعبها نحو مستقبل أكثر إشراقًا».

لا أحد يُنكر أن إسحاق موردخاى معتدل نسبيًا . . ولا أحد ينكر أن له مواقف معارضة لبعض جوانب سياسة نتنياهو. . خاصة فيما يتعلق بآليات السلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية. . ولا أحد يُنكر أنه رفض علانية تجميد اتفاق واى بلانتيشن الذى وقعه الفلسطينيون مع حكومة نتنياهو فى أكتوبر ٩٨ فى واشنطن برعاية الإدارة الأمريكية، وأنه منذ ذلك التاريخ وهو يفكر فى كيفية التركيز على مستقبله السياسى بعيداً عن الليكود. . ولكن اختلاف وزير داخل مجلس الوزراء شىء، وتحمله مسئولية تنفيذ سياسة دولة بالكامل شىء آخر. يضاف إلى ذلك أن البرنامج الانتخابى الذى سينزل به حزب الوسط إلى الجماهير سيكون هو العقد الاجتماعى بين الطرفين وفى ضوئه ستتم المحاسبة القاسية والشرسة على كافة المستويات، خاصة من جانب المستوطنين فى الضفة الغربية وغزة وهَضْبَة الجولان السورية المحتلة والجنوب اللبنانى المغتصب.

ولن يكون فى قدرة هذا الحزب إذا شكل حكومة إسرائيل القادمة أن يتنصل من وعوده الانتخابية مهما كانت قدرة زعيمه على التلاعب.

الملفت للنظر أن موردخاى كان سيذهب لمقابلة الرئيس حسنى مبارك قبل ٤٨ ساعة من إقالته، ويقال إن هذه المقابلة بالإضافة إلى مقابلة مماثلة مع الملك حسين كانت ستعطية دفعة قوية كأبرز الوزراء المرشحين على قائمة الليكود بعد أن رفعت مقابلة الرئيس عرفات له يوم الأربعاء ٢٠ الماضى أسهمه فى مجال استطلاعات الرأى.

وإزاء هذه المقولة ينقسم المعلقون الإسرائيليون إلى قسمين :

الأول: يرى أنها عجلت بقرار إقالته الذى حمله إليه يوم السبت ٢٣ الماضى أحد سائقى سيارات مجلس الوزراء الإسرائيلى . .

الثانى: يرى أن السيناريو الذى وضعه موردخاى بترتيب من أقطاب حزب الوسط («دان ميردور» وزير المالية السابق و«أمنون شاحاك» وزير الدفاع السابق و«رونى ميلو» رئيس بلدية تل أبيب السابق، والذى انتهى بهذه الإقالة التى تعبر تعبيراً كاملا عن أسلوب نتنياهو فى إدارة الحوار بينه وبين وزرائه المقربين، ستزيد من فرص فوز الوسط بالإنتخابات الإسرائيلية القادمة، وبالتالى من قدرة موردخاى على تشكيل الوزارة الإسرائيلية الجديدة.

الجديد الذى نلاحظه ربما لأول مرة منذ ترسخت العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية على مدى العقود الماضية، أن إدارة الرئيس كلينتون تبتعد بنفسها عن خضم الاستعداد للانتخابات الإسرائيلية القادمة ويقال إن دافعها الأساسى إلى ذلك، الفشل الذريع الذى مُنيت به فى انتخابات مايو ٩٦ عندما دعمت علانية رئيس حزب العمل السابق شمعون بيريز فى مواجهة نتنياهو مما ترك أثراً سيئا للغاية بين الإدارتين ما زالت نتائجه معروفة للجميع حتى اليوم . . وهناك من يرى أن موقف التباعد ليس مؤسساً على هذا الموقف بقدر ما هو محسوب فى ظل الأوضاع الأمريكية الداخلية الحالية التى يُخشى فى ضوئها من أى مواجهة بين كلينتون ونتنياهو قد تؤدى إلى مزيد من تصدع الجبهة الرئاسية الأمريكية فى مقابل تقوية جبهة الكونغرس الذى يعمل جاهداً على تقديم الرئيس الأمريكى للمحاكمة.

ومع كل ما يُقال حول اعتدال موردخاى وحزبه الوسط، واستعداد أنظمة حكم شرق أوسطية وأوروبية وإدارة أمريكية لدعمه، فالأمر الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل قضية السلام فى الشرق الأوسط التى تدور حولها رحى المعركة الانتخابية الإسرائيلية أن يعمد السياسيون الإسرائيليون إلى تحديد موقف واضح وقاطع وصريح من القضايا التالية التى ستشكل أساس علاقات حكومة إسرائيل القادمة (أيا كان الفائز بتشكيلها) بالجانبين الفلسطينى والعربى :

١- حق الشعب الفلسطينى فى أن يكون له كيانه المستقل الذى يمثله فوق كامل أرضه وترابه.

٢- حق الشعوب العربية فى أن تُحدد مستقبل علاقاتها مع إسرائيل وَفْقَ مصالحها الخاصة دون ضغط من أمريكا أو من أوروبا.

٣- وضع نهاية قريبة لقضية الأراضى السورية واللبنانية المحتلة بإعادتها إلى أصحابهما الشرعيين.

٤- فك الارتباط بين المستوطنات والأراضى الفلسطينية المحتلة، وَفْقَ ما نظمته اتفاقيات أوسلو الشهيرة وآليات مفاوضات مدريد التى مهدت لها.

٥- قضية القدس وحق العودة لأبناء فلسطين.

وهناك الكثير من القضايا الأخرى التى تحتاج إلى موقف موثق ثابت وجلى من الأحزاب الإسرائيلية قبل خوض المعركة الانتخابية، وهذا الموقف لا يصح فى المرحلة الحالية أن يكون نابعًا فقط من مصلحة الشعب الإسرائيلى الضيقة، فقد جرب هذا الشعب على مدى عامين ونصف تقريبًا أن يعيش فى ظل حكومة متعنتة متغطرسة لا ترى أبعد مما هو تحت قدميها. لذلك نتوقع أن يكون الفيصل الرئيسى بالنسبة للناخبين يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩) هو استراتيجية هذه الحكومة تجاه تلك القضايا.

من مصلحة موردخاى إذن أن يكون على استعداد للاعتراف بالحق لأصحابه وأن يكون قادراً على الوقوف فى وجه التطرف الاستيطانى والتعالى والاغتصاب، ولو وضع برنامج حزبه الانتخابى وَفْقَ هذه الشروط وتمسك بها فلن يكون فقط أول يهودى شرقى يتولى رئاسة الوزارة الإسرائيلية، بل سيكون أفضل رئيس وزراء عرفته إسرائيل، لأنه سيضمن بذلك:

١ـ أن يتمكن من فكاك الجمود الذى أصاب مسار السلام الفلسطينى الإسرائيلى منذ أكثر من عامين على الرغم من الاتفاقات والمعاهدات التى أبرمها الطرفان إبان فترة حكم نتنياهو.

٢ـ أن تبدأ المفاوضات السورية الإسرائيلية حول هَضْبَة الجولان المحتلة من حيث توقفت منذ أكثر من ثلاث سنوات.

٣ ـ أن يفتح الباب المؤدى إلى مفاوضات لبنانية إسرائيلية مكثفة لإنهاء الوضع الاحتلالى للجنوب اللبنانى وإنهاء ما عرف باسم الشريط المحتل.

٤ ـ أن يبعث الدفء فى أوصال العلاقات الإسرائيلية العربية التى أصيبت بالبرود والتجمد بعد مجموعة لا تحصى من الممارسات الليكودية المنافية للعُرف والتقاليد الدبلوماسية المتعارف عليها، والتى أصابت حتى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية فى مقتل.

بهذا فقط يمكن أن تشهد المنطقة فترة سلام تعود بالنفع على الكل؛ لأن البديل هو مزيد من القلاقل والاضطرابات التى سيعانى منها الجميع دون استثناء.

صحيفة القدس العربى ـ ٦ فبراير ١٩٩٩

* * *

obeikandl.com

نتنياهو اتهم الجميع بالوقوف ضده

فى الثالث عشر من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩) بدأت المناظرات التليفزيونية بين المترشحين لمنصب رئيس وزراء إسرائيل، ولم يكن أحد يتوقع أن يكشف إسحاق موردخاى زعيم حزب الوسط ووزير الدفاع السابق العديد من الأكاذيب التى أطلقها نتنياهو منذ أن تولى المسئولية فى نهاية شهر ما يو ٩٦ . . ليس فقط فى ما يتعلق بالاتفاقات التى وقعها مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنما أيضا فى ما يخص المسار السورى. حيث أعلن موردخاى أنه (نتنياهو) بعث برسائل إلى دمشق من وراء واشنطن ودون أخذ رأى أجهزته الأمنية. وتفيد المصادر الإسرائيلية أن هذه الرسائل تضمنت وعداً بالنظر فى الانسحاب من هَضْبَة الجولان السورية المحتلة، فى ما لو وافقت دمشق على الإبقاء على محطات الإنذار المبكر فى جبل الشيخ وعدد من المواقع الاستراتيجية الأخرى القريبة من المنطقة إضافة إلى عقد ترتيبات أمنية أخرى. ولما أطلعت الاستخبارات العسكرية وزير الدفاع (إسحاق موردخاى) على خطوات هذا الاتصال حدثت مواجهة حادة بين الرجلين فى اجتماع مصغر لمجلس الوزراء هدد خلاله موردخاى بتقديم استقالته وكشف الستار عن هذا الاتصال لو لم يتم التراجع عنه فوراً.

ولأجل التشويش على نتائج هذه المناظرة التى أجمع المراقبون على أنها أدت إلى هبوط أسهم « بيبى» فى ميزان الدعاية الانتخابية، أشاع الفريق الدعائى لزعيم التكتل الليكودى أن وزير الدفاع السابق يعمل ضد صالح إسرائيل ويحاول أن يهز الثقة الشعبية التى يتمتع بها نتنياهو لإزاحته من الطريق لصالح الفريق الذى يعمل على تقويض الدولة العبرية. ومع أن مسئولى دعاية الليكود كانوا يرتبون لاستغلال مثل هذا التحرك تحت شعار «كل من يعمل على إسقاط نتنياهو يعمل ضد مصلحة إسرائيل»

لاتهام أكبر عدد من الشخصيات والجماعات والدول والأنظمة بالوقوف ضد إعادة انتخابه، إلا أن هذا الأسلوب لم يُؤد إلى الغرض المطلوب وسقط نتنياهو الذى استغل الأيام الأخيرة من حكمه ليتهم الجميع بالوقوف ضده. فقد أعلن بشكل تمثيلى أن الرئيس عرفات يتدخل فى سير الانتخابات لصالح أحزاب معينة، مما يعتبر انتهاكًا للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى أوسلو.

وعندما وجه الرئيس الأمريكى رسالة خطية إلى رئيس السلطة الفلسطينية يوم ٢٦ أيريل الماضى (١٩٩٩) أكد فيها حق الشعب الفلسطينى فى العيش حرًا فوق أرضه ووعد باستئناف فورى ومكثف للمفاوضات حول الوضع النهائى فى ما لا يتجاوز اثنى عشر شهرًا من تاريخ بدئها بعد فترة قصيرة من تشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أعلن زعيم الليكود أن رسالة كلينتون تُعد تدخلاً فى الشئون الداخلية لإسرائيل وأن إدارته تعمل ضد برنامجه الانتخابى القائم على «عدم السماح بإنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين» وذلك لأجل تقليص عدد مؤيديه، خاصة وأن الرسالة وصفت سياسات نتنياهو الاستيطانية بأنها ذات أثر تدميرى على عملية السلام.

واتساقًا مع هذا الخط أذاع السفير دورى جولد مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة نص رسالتين وجههما إلى أمين عام المنظمة الدولية إلى كل من دمشق وبيروت يتهم فيهما سوريا ولبنان بدعم الإرهاب الذى تُنفذه كتائب المقاومة الشعبية فى الجنوب اللبنانى، بدلاً من أن تقوم حكومتاهما بتنفيذ التزاماتهما التى ينظمها القانون الدولى.. ورأت الحكومة الإسرائيلية فى نهاية الرسالتين أن من يقفون وراء هذه السياسة يحاولون التأثير سلبًا على قرار الشعب الإسرائيلى فى اختيار قادته الذين يحرصون على مصالحه القومية وأمنه واستقراره!..

وفى بداية الشهر الحالى (مايو ١٩٩٩) شن ديفيد بار إيلان المتحدث الإعلامى باسم نتنياهو حملة شديدة اللهجة ضد النظام الأردنى واتهم رموزه جميعًا بالتدخل فى أخص خصوصيات الشئون الداخلية لإسرائيل ومحاولة التأثير على سير الانتخابات فيها، وكان السبب المباشر وراء هذا التوتر استقبال الملك عبد الله لكل من إسحاق موردخاى وإيهود باراك دون إبداء أى بادرة استعداد لاستقبال نتنياهو أو أحد معاونيه البارزين.. وبالرغم من قيام إسرائيل بتصريف كمية من مياه بحيرة طبرية إلى

الأراضى الأردنية فى نفس توقيت بداية زيارة العاهل الأردنى لدمشق على أمل أن تُحسن هذه الخطوة من الأجواء المتوترة بين عمان وتل أبيب، إلا أن الملك عبد الله فى مقابلة له مع صحيفة هآرتس قبل بدء رحلته الحالية إلى عدد من الدول الغربية رفض التعليق على إمكانية استقباله لنتنياهو قبل الانتخابات. وحتى الشيخ «أحمد ياسين» زعيم منظمة حماس الإسلامية قالت أجهزة الأمن الإسرائيلية إن منعه لأنصاره من القيام بأى عمليات تخريبية أو انتحارية طوال الأشهر الماضية وفى أحلك ظروف التوتر بين السلطة الوطنية وإسرائيل، يسير وَفْقَ مخطط العمل على عدم عودة نتنياهو إلى كرسى رئاسة الوزارة الإسرائيلية مرة أخرى، وأن التنسيق البادى على السطح حاليًا بين الأطراف الوطنية داخل الشارع الفلسطينى والمتمثل فى إفراج الرئيس عرفات قبل نهاية شهر إبريل الماضى (١٩٩٩) عن ثلاثة من مخططى عمليات الباصات الشهيرة الذين أدينوا عام ٩٦، هو دليل آخر على التعاون من أجل تعويق عودة الليكود إلى الحكم مرة ثانية.

أما مصر فكان لها هى الأخرى نصيب من هذه الادعاءات المضللة التى شنها نتنياهو ومستشاروه، فمنذ منتصف فبراير الماضى (١٩٩٩) دأب الجهاز الدعائى لليكود على تفسير كل تعليق من جانب القيادة المصرية وجهازها الدبلوماسى بأنه تدخل سافر فى سير الانتخابات ومحاولة مرفوضة لفرض إرادة القاهرة على الناخب الإسرائيلى.. حتى عندما أعلن الرئيس مبارك فى أكثر من مناسبة وعلى الملأ أن «مصر لا تتدخل فى مسار الانتخابات الإسرائيلية» كان التعقيب الإسرائيلى يُصر فى كل مرة على أن يصف هذا الكلام على وضوحه التام بأنه «تدخل فى شئون إسرائيل الداخلية بكل المقاييس». وعندما التقى وزير الخارجية «عمرو موسى» يوم ٣ من الشهر الحالى (مايو ١٩٩٩) فى القاهرة مع «هنرى سيجمان» رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى لدراسة تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على علمية السلام فى الشرق الأوسط، اتهمت إدارة نتنياهو القاهرة بأنها تتآمر مع واشنطن ضد إرادة شعب الله المختار، وعندما التقى الوزير المصرى بعد ذلك بخمسة أيام مع أعضاء الجمعية المصرية لخريجى الجامعة الأمريكية بالقاهرة وقال «إن السياسات الإسرائيلية الحالية ضارة جدًا بعملية السلام ولا تفهم سوى تحقيق مصالحها فقط وعلى الحكومة القادمة أن تعى ذلك جيدًا؛ لأننا لسنا موجودين كدول لمساعدة إسرائيل على تحقيق أهدافها فقط وإنما لتحقيق مصالح

مشتركة تستفيد منها كل الأطراف» سارعت أبواق الدعاية الليكودية إلى اتهام عمرو موسى بأنه يعمل على الإخلال بالعملية الانتخابية بكل ما أوتى من قوة.

وعلى المنوال نفسه اتهم وزير خارجية إسرائيل أرييل شارون فاروق الشرع بأنه يتدخل فى ما لا يعنيه عندما نقلت وسائل الإعلام الفرنسية عن وزير خارجية سوريا قبل نهاية الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩) قوله إنه لو كان له حق التصويت فى الانتخابات الإسرائيلية لصوت لصالح إيهود باراك وعلل ذلك بأن مرشح حزب العمل «له موقف محدد وواضح من مسألة احتلال قوات بلاده لهَضْبة الجولان، ولأنه أعلن أنه على استعداد فور توليه المسئولية أن يفتح باب المفاوضات مع الجانب السورى ومع الجانب اللبنانى لإيجاد صيغة تفاهم ترضى الجانبين وتحقق السلام للأطراف الثلاثة».

حتى الملك الحسن الثانى ملك المغرب لم يَسلم من اللغط الإسرائيلى الانتخابى حيث اتهم بأنه يعمل ضد تحالف الليكود عندما طالب أعضاء المؤتمر الدولى لليهود المغاربة الذى عقد دورته لعام ٩٩ فى بداية الشهر الحالى (مايو ١٩٩٩) بمراكش بأن يصوتوا من أجل السلام، ووصفت صحيفة معاريف فعاليات المؤتمر فى افتتاحيتها صباح يوم ٤ من الشهر الجارى بأنها غير ذات جدوى، وبأنها تسعى إلى تحريك ميزان الانتخابات إلى غير صالح دولة إسرائيل.. وشنت حملة شعواء على اليهود المغاربة الذين شاركوا فى المؤتمر خاصة وأن الحكومة المغربية جمدت منذ فترة أعمال مكتب الاتصالات الإسرائيلى الذى كان يُمارس أنشطته من الرباط.

الكل كان ضد نتنياهو داخل إسرائيل و خارجها.. والكل عمل على إفشال حملته الانتخابية وسعى إلى حرمانه من الفوز برئاسة الحكومة مرة ثانية.. ولأن الأمر كذلك، فقد خرج نتنياهو من رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

هكذا برر هزيمته، لكنه نسى أن الظروف قد تغيرت، وأن أكاذيبه وألاعيبه لم تَعد تُقنع المجتمع الإسرائيلى بمنهج التطرف، لأن المطلوب هو السلام.. ومن يقدر على صنعه يمكن أن يكون رئيسًا لوزراء إسرائيل. وعسى أن يستوعب باراك هذه الحقيقة ويعمل فى ضوئها بعيدًا عن المراوغة.

صحيفة الزمان ـ ٢١ مايو ١٩٩٩

صفقات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ..

أنعشت استقالة رئيس حركة شاس الدينية أرييه درعى الآمال حول إمكانية الانتهاء قريبًا من تشكيل حكومة إسرائيل الجديدة برئاسة إيهود باراك بلا عوائق كبيرة قبل ثلاثة أسابيع من تسلمه المسئولية رسميًا من سلفه بنيامين نتنياهو. ومبعث هذا الانتعاش ـ كما تُفيد كافة التقارير ـ يرجع إلى رفض أكثر من حزب دينى المشاركة فى الحكومة الجديدة إذا شاركت فيها هذه الحركة، ليس فقط بسبب الحكم القضائى الذى أدان رئيسها بتهمتى الرشوة والتزوير؛ ولكن لأن الكثير من الأحزاب الإسرائيلية يختلف مع الحركة اختلافًا جذريًا حول أسس توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية. هذا فى الوقت الذى أعلن حزب إسرائيل الواحدة بقيادة باراك أكثر من مرة حاجته الماسة إلى التعاون مع هذه الحركة التى قفز عدد أعضائها فى الكنيست فى ضوء نتائج الانتخابات العامة الأخيرة إلى ١٧ نائبًا (بينما كانوا فى الكنيست السابق ١٠ أعضاء فقط) حتى لا يُضطر إلى تشكيل حكومة صغيرة تلاقى العديد من الصعاب عند طرحها لأى سياسة جديدة على المستويين الداخلى و الخارجى.

حتى أيام قليلة مضت، كان قادة حزبى ميرتس العلمانى اليسارى الذى حصل على عشرة مقاعد فى الكنيست الجديد وحزب شينوى العلمانى الذى يُمثل يمين الوسط وله ستة مقاعد فقط، يرفضون التعاون مع إيهود باراك مما كاد أن يدفعه إلى التحالف مع عدوه اللدود «تجمع الليكود» برئاسة إرييل شارون زعيمه المؤقت. ولكن إصرار الأخير على الاحتفاظ بحق الاعتراض على أى من خطوات السلام التى قد تؤدى إلى تنفيذ انسحابات إسرائيلية من الأراضى العربية المحتلة، سواء من داخل الضفة الغربية الفلسطينية أو هَضْبَة الجولان السورية أو الجنوب اللبنانى، جعل باراك يُوقف كلية

مساعىَ طاقم مفاوضاته مع الليكود، ويُعلن نية تشكيل حكومة صغيرة إلى أن يحين وقت توسيعها فى المستقبل.

ملامح الصفقة السياسية بين حزب إسرائيل الواحدة وحركة شاس، تبدو واضحة للمراقبين؛ لأن من مصلحة الطرفين التعاون معا لتحقيق جانب من أهدافهما المشتركة:

مصلحة حزب إسرائيل الواحدة تتركز فى الابتعاد كلما أمكن عن التحالف مع حزب يهودت هتوراه الأشكنازى الذى يرفض بإصرار تجنيد طلاب المعاهد الدينية للخدمة فى القوات المسلحة.. وكذلك حزب مفدال الذى يُصمم على استمرار سياسات الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة.. وأيضا الأحزاب العربية التى ردد مستشاروها أكثر من مرة أنهم يعتبرون ممثليها مضمونى التأييد دون أن يكون لهم تمثيل على مستوى الوزارة.

مصلحة حركة شاس تتمثل فى الانضمام إلى الحكومة لضمان تأجيل بحث الملفات الداخلية الساخنة المتعلقة بمواضيع من نوع العلاقة بين الدين والدولة وموازنات المعاهد الدينية التابعة لها وانصهار المتدينين فى الجيش، خاصة وأن القاعدة التى وضعها باراك لتمثيل هذه الأحزاب داخل مجلس الوزراء تتيح لها الفوز بأربع وزارات على الأقل.

من المؤكد أن اللجنة التنفيذية العليا لحركة شاس قاست فى الأيام الأخيرة مصالحها الآنية والمستقبلية بمقياس البراجماتية البحتة، فهى غير مستعدة للتنازل عن حقها فى المشاركة فى التشكيل الوزارى القادم وترك الساحة لمن هم أقل منها تمثيلاً داخل الكنيست للمشاركة فيها، والاكتفاء بدور غير مضمون الأبعاد من داخل صفوف المعارضة.. وهى تتخوف فى الوقت نفسه من إمكانية تعرض رئيسها لتنفيذ حكم بالسجن لمدة خمس سنوات فى سبتمبر القادم (١٩٩٩) فى حالة تأكيد المحكمة العليا للحكم الصادر ضده، مما قد يُصيبها فى حالة انحسار الأضواء عنها خارج مجلس الوزراء بالكثير من الانتكاس.

لذلك نقول إن تضحية حركة شاس برئيسها الحالى بعد مداولات مكثفة مع زعيمها الروحى الحاخام «عوفاديا يوسف» وبعد صفقات مع حزب إسرائيل الواحدة عبر مفاوضى إيهود باراك، ستحقق لها ثلاثة مكاسب كبيرة فى وقت واحد:

الأول: التقارب المضمون مع حزب إسرائيل الواحدة، والذى لن يتيح لها الفرصة فقط لاختيار أفضل ما يُعرض عليها من مناصب وزارية، ولكن ربما للتدخل بإبداء الرأى فى من يحق له من الأحزاب الصغيرة أن يدخل إلى دائرة الائتلاف الحاكم الذى تتربع هى على قمته الثانية.

الثانى: التخلص مؤقتًا من ظلال شُبهة الفساد التى يمثلها رئيسها السابق الذى تتوقع المصادر الحزبية والقضائية أن يَفشل فى الحصول على البراءة من التهم المنسوبة إليه عندما تنظر المحكمة العليا قضيته فى سبتمبر القادم، فبعد الاستقالة.. إذا اضطر درعى إلى قضاء عدة سنوات فى السجن، فسيقضيها بصفته عضوًا عاديًا فى الحركة وليس رئيسها.

الثالث: ابتعادها عن استقطاب اليمين بقيادة الليكود، يعنى احتفاظها بالقدرة على التمسك بمنهجية رؤيتها للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية التى تتبناها، كما يعنى فى الوقت نفسه عدم المساهمة فى الحرب الثقافية التى يستعد اليمين لإشعالها.

من ناحية أخرى يمكن القول إن انضمام حركة شاس إلى التحالف الوزارى الذى يسعى باراك إلى تأليفه منذ إعلان فوزه بالانتخابات الإسرائيلية فى ١٧ مايو الماضى (١٩٩٩)، سيتيح له تحقيق عدة مكاسب ما كان له أن يتوصل إليها إذا اضطر إلى ترؤس حكومة محددة، منها:

١ ـ تشكيل تحالف موسع يحظى بتأييد غالبية برلمانية كبيرة (قد تصل إلى ٧٧ عضواً من أعضاء الكنيست) دون الاعتماد على الأحزاب الأكثر تشددًا سواء الدينية منها أو العلمانية.

٢ ـ امتصاص غضب الأحزاب العربية التى لم تتوافر بعد الحاجة إلى الاستعانة بها فى التشكيل الوزارى حيث إن العديد مما تتضمنه برامجها يتفق إلى حد بعيد مع برنامج شاس الذى ينوى العمل على تنفيذه على المستوى السياسى والجماهيرى.

٣ ـ ضمان استقرار حكومى لا يتعرض بين الحين والآخر إلى طرح الثقة به مما يجعله قابلاً لعرض التنازلات على الأطراف المشاركة فى حكومة محدودة أو على بعض تيارات المعارضة لضمان بقائه فى السلطة.

٤ ـ استغلال التوافق العام الذى سيحرص على أن يسود حكومته لتقديم رؤيته الشاملة لمستقبل علاقات بلاده السلمية مع السلطة الفلسطينية من جهة ودول الجوار من ناحية ثانية والدول العربية ككل من ناحية ثالثة.

٥ ـ وجود شاس داخل الحكومة سيضمن لباراك إضعاف الجبهة العريضة التى كان الليكود يأمل فى تشكيلها داخل الكنيست؛ خاصة وأنهما معًا يكونان أكبر تجمع معارض بغض النظر عن هامش الاختلاف الحزبى والسياسى الواسع بينهما.

فوز باراك وحزب إسرائيل الواحدة بانتخاب ١٧ مايو الماضى (١٩٩٩) لا يكفى وحده لإحداث التغييرات المطلوبة عربيًا وعالميًا فى مجال سياسات إسرائيل الداخلية والخارجية، فالرجل وحزبه لا يختلفان كثيراً فى توجهاتهما عن غالبية الأحزاب السياسية الأخرى فى إسرائيل خاصة فى ما يعرف «بالثوابت المشتركة» التى جعلته يطلق «لاءاته الأربعة الشهيرة» قبل مرور ساعات على إعلان فوزه.

ولكن الرجل وحزبه يختلفان عن نتنياهو وتحالف الليكود حول ما يمكن تسميته اصطلاحيا «بهوامش الثوابت» ونعنى بذلك مقدار التنازلات التى يُمكن أن تُقدم عليها حكومته الموسعة فى مقابل تماسك الموقف العربى على كافة المستويات خاصة بعد تجربة الهرولة التى مارستها بعض الأنظمة العربية لعدة سنوات.

صحيفة الزمان ـ ٢٥ يونيو ١٩٩٩

* * *

احذروا.. شارون شكاك بطبعه!

كتب« نحمة دواك» فى صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ ٨ الجارى (ديسمبر ٢٠٠١) «بعد عدة أسابيع سيدخل شارون إلى ديوان رئاسة الوزراء ومن حوله مجموعة من الأشخاص الذين رافقوه على امتداد السنوات الأخيرة، وليس من المتوقع أن يشغل كل هؤلاء المقربون مثل ابنه عموري مناصب حكومية وإنما سيُكتفى بالاستفادة من خبراتهم فى مجالات «الاستشارات الوفية» التى تبقيهم داخل دائرة رئيس الوزراء الرسمية على مستوى ما يعرف «باجتماعات نهاية الأسبوع التى سيعقدها فى مزرعته الخاصة لاتخاذ القرارات الهامة»!!.

يقول كاتب المقال: «إن شارون شخص مُنظم ولكنه شكاك بطبعه، التفتْ حوله مجموعةُ من المعجبين به الذين يقولون نعم لكل ما يصدر عنه وهو برغم تعوده على استشارة المقربين منه كما كان يفعل باراك، إلا أنه يختلف عنه، فى أنه يُصغى إليهم وأحيانًا يسجل فى دفتر خاص به ما يستخلصه من آرائهم، أما القرارات فيتخذها بمفرده أو بعد التشاور مع أفراد عائلته.

المقربون الشارونيون انقسموا بعد إعلان فوزه برئاسة الحكومة إلى قسمين: الأول يتولى الإعداد لخطة عمله داخليّا وخارجيّا خلال المائة يوم الأولى من حكمه بالارتكاز على نقطتين: الأولى معالجة المسائل الملحة داخليًا.. والثانية إعداد مسودات الاتفاقات الائتلافية المستقبلية، أما الفريق الثانى فيتولى مراجعة ما يتمخض عنه عمل الفريق الأول من توجهات.

يقول نحمة إن رجل الدعاية «رؤبين أدلر» الذى وضع إستراتيجية حملة شارون الانتخابية التى قامت على «السلام، الوحدة، الأمن» سيقوم بدور مستشاره للشئون الخارجية.

صديق العائلة المحامى «دوف فيسلجس» الذى ترافع عن شارون فى دعوى التشهير التى رفعها منذ سنوات ضد مجلة تايم الأميريكية، وأرسله إبان الحملة الانتخابية إلى ڤيينا مع ابنه عمورى (ابن شارون) لعقد لقاء للتعارف مع ممثلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فمن المحتمل أن يبقى تحت الطلب لإنجاز مهمات صعبة ذات طبيعة خاصة.

أما أروى دان الصحفى اللامع الذى قال يوما «من لم يرغب فى أن يرى شارون رئيسا لهيئة الأركان المسلحة فسيرفع له اليد بالتحية عندما يتولى وزارة الدفاع». فقد صدق توقعه. مما دفعه إلى القول بعد انتخابه (أى شارون) لرئاسة تحالف الليكود منذ أكثر من عام ونصف «من كره أن يرى شارون وزيرا للدفاع فسيرضخ عند اختياره رئيسا للوزراء». وقد صدق حدسه للمرة الثانية، هذا الرجل يتنبأ له الإعلام الإسرائيلى بأن يتمتع بحظوة واسعة لدى شارون بعيدًا عن المناصب الرسمية. حيث من المنتظر أن يؤدى دورًا إعلاميّا من وراء ستار.

ومن المحتمل أن يشارك أورى دان فى هذا الدور، الخبير السياسى «إيال أراد» ومكتبه الفنى المتخصص الذى سيؤدى دور المستشار الإستراتيچى لرئيس الحكومة.. خصوصًا فيما يتعلق «بقضايا استطلاعات الرأى العام وتوجهات الشارع الإسرائيلى حيال المسائل الداخلية والخارجية، وما يوصف بأنه مؤشر الصعود والهبوط فى بورصة الأحزاب والتكتلات والتحالفات السياسية.

من المتوقع أن يتولى اللواء احتياطى« رعنان جيسين» رئاسة مكتب الصحافة الحكومية. وأن يصبح روبى يسرائيلى مسئول التنسيق الأول بين مكتب رئيس الوزراء والكنيست من جهة وبينه وبين الكتل الداخلة فى الائتلاف الحكومى من جهة ثانية.

أما «ليئور شفينكلشتاين» أو «الطفل المدلل» كما تصفه وسائل الإعلام الإسرائيلية فسيكون كما كتب نحمة دواك «المساعد الشخصى لشارون» الذى يحمل حقيبته ويعد له أوراقه التى يحتاج إليها وَفْقَ جدول أعماله اليومى.

وستتولى ميراف كاتريئيلى أعمال السكرتارية الشخصية لشارون بعد أن تَعرف على قدراتها فى مقر الليكود لعدة أشهر، أما رئاسة سكرتارية مكتبه كرئيس للوزارة

فستتولاها «الأسطورة ميربت داتون» وذلك لصغر سن ميراف ومحدودية خبرتها على مستوى العمل الحكومى.

يبقى ابن شارون البالغ من العمر ٣٢ سنة الذى عمل مديراً للفريق الذى تحمل مسئولية الدعاية الانتخابية له حيث يحظر القانون «توظيف أبناء أسرة رئيس الوزراء فى مناصب رسمية»، لذلك كما يقول كاتب المقال «ليس من المستبعد أن يشغل شارون الصغير منصب المستشار لواحد من الوزراء مما سيُمكنه من مواصلة العمل بالقرب من والده».

فى اليوم نفسه قال ألوف بن فى صحيفة هآرتس «ثمة من يتوقع أن يتغير شارون بفعل السحر إلى رجل سلام وأن يتقمص شخصية شارل ديجول الفرنسى وأن يُسارع إلى منح الفلسطينيين الاستقلال كما حصل الجزائريون على استقلالهم.

ويعلق على هذه الأمنية قائلاً «هذا هراء»، فالظروف التاريخية مختلفة من حيث الجوهر.. الحساسية تجاه الحرب عند اليهود بعيدة عن التشبه بحساسية الحرب فى الجزائر.. ليس هناك فواصل بمئات الكيلومترات بين اليهود والفلسطينيين كما كان الحال بين الجزائر وفرنسا، كما أن شارون ليس ديجول.

يرى الكاتب أن شارون يريد السلام «وَفْقَ رؤيته»؛ لأنه سيكتفى بتوفير الهدوء بعد وقف أعمال العنف مقابل «أقل ثمن إقليمى يسدده لياسر عرفات» وهذا فى رأيه هو التفويض الذى حصل عليه من الجمهور الإسرائيلى الذى صوت لصالحه.. ويتوقع ألا تشهد فترة حكمه توقيع اتفاقيات هامة مع السلطة الفلسطينية؛ لأنه ليس من خطته أن يسعى إلى تحقيق تسوية دائمة، فهو يتحدث عن تسوية مرحلية بعيدة المدى يقام على ضوئها دولة فلسطينية مصغرة فى المناطق الموجودة اليوم تحت سلطة عرفات.

على الجانب الآخر يقول ألوف بن «من غير المنتظر أن يُوقع عرفات على اتفاق مثل هذا فهو على معرفة طويلة بإسرائيل سيئة السمعة، ويعانى عدم استقرارها السياسى، وله تجربة طويلة مع أكثر من حكومة عمدت إلى دراسة الاتفاقات التى ورثتها عن سابقتها وكلها كانت تلجأ دائما إلى تأجيل تنفيذ بنود الانسحاب من الضفة وغزة وإلى تسويف تواريخ الالتزام بتعهداتها».

ويكشف الستار فى الوقت نفسه عن أن قيادات السلطة الفلسطينية تتوقع ألا يصمد شارون فى الحكم فترة طويلة؛ لذلك أعلنت تمسكها بإحراز تسوية دائمة تتضمن القدس وحق العودة، وهنا يتساءل الكاتب «أين الشريك الإسرائيلى الذى يقبل بالجلوس حول مائدة المفاوضات للتباحث مع الجانب الفلسطينى ـ حول هذه الأمور الشائكة».

من هذه النقطة على وجه التحديد يبدأ «تسفى ريخلبسى» مقاله فى اليوم نفسه بصحيفة معاريف قائلا: «فى السنوات الخمس والشهور الأربعة الماضية منذ بدء تطبيق اتفاق أوسلو الثانى، استبدلت الجماهير الإسرائيلية خمسة رؤساء وزارات لا لشئ إلا لأنهم اقتربوا من نقطة التسوية الشاملة والكاملة التى يترتب عليها إنهاء الاحتلال». وترجع هذه المأساة فى رأيه إلى أنه «قد يكون من السهل إنهاء حالة الاحتلال أولاً من داخل أدمغة الإسرائيليين أنفسهم». . إنها حالة مرضية مستعصية، أو كما يصفها هو حالة عمى وانفصام فى الشخصية أصبح شعارها «معظم الأرض مقابل السلام» ينتقل تلقائيًا من حكومة إلى أخرى بغض النظر عن الخلفيات الحزبية التى تحكم فلسفة كل منها فى إدارة شئون البلاد!!..

ويربط الكاتب هذه الظاهرة المرضية بحكمة إسرائيل غير العملية التى تحيل كل ما هو صعب فى حياتها السياسية إلى «حالة اللاوعى»، حدث هذا بعد اغتيال إسحاق رابين.. وبعد فشل بيريز فى التقدم بعده خطوة واحدة فى طريق السلام.. وبعد انهزام نتنياهو أمام الأفكار الرجعية.. وبعد تهميش دور باراك أمام الضغوط اليمينية، مما يجعله (أى الكاتب) يتساءل كيف لا يُصر زعماء إسرائيل بعد هذه التجارب الفاشلة على تطبيق تجربة الخروج من صحراء سيناء المصرية على إستراتيجية الخروج من أراضى الضفة وغزة التى تضم داخلها نحو ثلاثة ملايين فلسطينى!!..

فى ضوء هذا التحليل يرى «تسفى ريخلبسى» أن تَغلغُل عقيدة الاحتلال فى نفوس الإسرائيليين دفع بعض الكتاب والمحللين إلى القول بأن حقوق الفلسطينيين فى العودة إلى أرضهم لا تنطلق من مبادئ أخلاقية، كما أنها تتعارض مع حق الشعب اليهودى فى تقرير مصيره.

وهذا يدل دلالة قاطعة على ارتكاز الثوابت الإسرائيلية على أساليب التطهير العرقى، وهو ما تعكسه سياساتها العنصرية على امتداد العقود الطويلة منذ فكر اليهود فى احتلال أرض فلسطين العربية فى بداية القرن الماضى. . . وما يمثله موقفها الدموى من انتفاضة الأقصى المباركة منذ ما يقرب من خمسة أشهر! . .

الوفد ـ ١٨ ديسمبر ٢٠٠١

* * *

obeikandl.com

حزب العمل باع نفسه من أجل حفنة حقائب فى حكومة شارون

هناك شبه إجماع على أنها انتهازية سياسية! فبعد تسعة عشر شهراً من التعاون الإيجابى بين حزب العمل الإسرائيلى وتجمع الليكود من داخل ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية، أعلن وزير الدفاع السابق بنيامين بن أليعازر استقالته هو ووزير الخارجية شمعون بيريز من هذه الحكومة بعد خلاف حول الميزانية السنوية لدولة إسرائيل.

انتهازية سياسية بكل ما يعنيه المصطلح من معان ظاهرة وباطنة؛ لأن التواصل لمدة تزيد عن عام ونصف العام والسعى حثيثًا لتنفيذ الأوامر والتعليمات العسكرية التى تصدر عن مجلس الوزراء المصغر الذى يتكون من الوزارات السيادية والأجهزة الأمنية بغرض إفناء الشعب الفلسطينى بالقتل أو بالطرد من دون اعتراض أو حتى شجب.. ثم الاستقالة لأسباب واهية، هو فى حقيقة الأمر لعبة سياسية لها أوصاف يعف عنها القلم.. ومواصلة الدفاع عن هذه الأعمال العنصرية كذبًا وبهتانًا وتبريرها دعائيًا لدى حكومات الغرب وعلى مستوى جميع المحافل الدولية ثم الاستقالة لخلاف حول الميزانية، هو أمر يصعب إقناع الآخرين بصدقيته وشفافيته!!..

لقد سعى حزب العمل إلى الكراسى الوزارية أملا فى البقاء لامعًا على الساحة السياسية الإسرائيلية داخليّا وخارجيّا: داخليّا للحفاظ على العلاقة الحزبية التى تربطه بقواعده الجماهيرية خشية أن يفتقدها بسبب عدم مشاركته فى حكومة إسرائيل. هذا السعى الذى ألزمه بتنفيذ سياسات حكومة شارون العسكرية وفرض عليه أن يكون صوت سيده خارجيّا، حوله من حزب له فكر وفلسفة تختلف عن فكر وفلسفة شريكه

الأساسى فى حكومة الوحدة الوطنية، إلى مجموعة من المحتالين السياسيين الطامعين فى السلطة على حساب المبادئ التى تأسس عليها حزبهم.

يقول «مورخاى جيلت» فى صحيفة يديعوت أحرونوت «لقد شخص شارون فى أقطاب حزب العمل مرضًا مستعصيًا، وهو الحرص على التمسك بالمقعد الوزارى بأى ثمن! ولما عينهم فى وزارتى الدفاع والخارجية، كان فى حقيقة الأمر يعطيهم المعاول لحفر قبورهم بأيديهم، وكان ينتظر اللحظة المناسبة لإلقائهم فيها. وقد حانت هذه اللحظة عندما أخطئوا فى إجراء حساباتهم». وهذا يؤكد أن الخلاف حول ميزانية المستوطنات/ المستعمرات ليس إلا محاولة لكسب جزء من الرأى العام الإسرائيلى الذى افتقده حزب العمل على امتداده أشهر طويلة، من هنا لم يكن مستغربًا أن يفضح شارون هذا السبب الواهى من فوق منبر الكنيست، مشيرًا إلى أن مبلغ الـ ١٤٥ مليونًا المخصصة للمستوطنات الإسرائيلية فى الضفة وغزة لا يُشكل سوى ربع فى المائة من إجمالى الميزانية العامة للدولة. اللافت أن أليعازر عندما وقف فى البرلمان الإسرائيلى موضحًا أسباب استقالته أكد بأكثر من صيغة أنه لا يدعو إلى خفض أو تقليص المبالغ التى رصدت للإنفاق على سكان المستوطنات، والتى يرى أنه من الواجب إنفاقها على الفقراء من أبناء إسرائيل!.

حزب العمل يتذكر الآن أن حكومة الليكود برئاسة شارون التى كان إلى وقت قريب يُمثل ذراعها التى تنفذ بها سياستها العنصرية العسكرية والخارجية، استثمرت فى بناء المستوطنات/ المستعمرات وتسليح سكانها أكثر مما استثمرت فى مجالات خدمة المجتمع ككل، يتذكر الآن فقط أنها دمرت الخدمات الاجتماعية وهمشت التأمين الوطنى لحساب المستوطنات وحماية سكانها.. يتذكر الآن أن تقليص ميزانية التعليم والصحة لحساب ميزانية القوات المسلحة التى فشلت فى وأد انتفاضة الشعب الفلسطينى.. قد عاد على المجتمع الإسرائيلى بنتائج اجتماعية وخيمة حيث اتجه المئات من تلاميذ المدارس الحكومية إلى المعاهد الدينية.. يتذكر الآن فقط أنه ساهم فى ضخ ملايين الدولارات من التبرعات والهبات والقروض من الحكومات الغربية والبنوك والمؤسسات المالية والأوروبية والجاليات اليهودية إلى خزانة حكومة شارون المترنحة، مما ساعد بشكل فعّال على توفير الأموال التى تُنفق منها على المؤسسة

العسكرية وأجهزة الأمن فقط من دون الالتفات إلى مسئولياتها الأخرى سواء كانت اجتماعية أو تعليمية أو صحية!.

استقالة «بن أليعازر» من حكومة شارون جاءت متأخرة جدًا، لأنها لن توفر له المقومات التى تساعده فى التنافس على زعامة الحزب بعد أيام معدودة مع منافسه الأقوى «إمرام ميتزنا»، فلن يتمكن خلال الفترة الباقية إلى يوم ١٩ من الشهر الحالى (نوفمبر ٢٠٠٢) من أن يُعيد إلى الناخب الملتزم بمبادئ حزب العمل ثقته فى تجديد رئاسته للحزب. ولن يكون قادراً على إقناع القاعدة العريضة من الأعضاء بجدوى تجديد الثقة به بعد أن أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه قابل لأن يكون فى حذاء الآخرين.

وحتى لو فاز (بن أليعازر) لأسباب داخلية برئاسة الحزب فلن يكون قادراً على رفع شعارات جديدة تميزه عن مرشح الليكود سواء كان شارون أو نتنياهو، لكى يُشكل حكومة إسرائيل بعد الانتخابات العامة القادمة؛ لأنه انغمس إلى أذنيه فى السياسات العنصرية بعد أن شارك فى سياسات زادت من أساليب إسرائيل الاستعمارية وضخمت الأمن والسلامة باعتبارهما من أدواتها العنصرية.

تتنبأ «ليلى جاليلى» فى صحيفة هآرتس أن يستقيل حمائم حزب العمل من الحزب وينضموا إلى حزب ميرتس إذا أعيد انتخاب إليعازر رئيسًا له! وذلك كوسيلة لزيادة فاعلية خريطة اليسار الإسرائيلى، وهذا يعنى أن حزب العمل يعانى هزة سياسية وحزبية شديدة الوطأة ستحد إلى حد كبير من قدرته على المنافسة فى الانتخابات العامة القادمة.. وتقول الكاتبة الصحفية «حتى تَولى بن أليعازر قيادة المعارضة البرلمانية داخل الكنيست خلفًا لـ«يوسى سريد» سيكون أمراً باعثًا على الضحك والسخرية؛ لأن صوتها (المعارضة) سيصدر آنذاك من حنجرة شخص كان إلى وقت قريب وزيراً للدفاع فى حكومة شارون».

الانتهازية السياسية التى مارسها حزب العمل فى قبوله الاستوزار ضمن حكومة وحدة وطنية لا تعترف بحقه فى أن يكون له رأى داخل تشكيلها أضرت به جماهيريًا، وسينعكس ذلك بشكل ملحوظ عندما تبدأ قياسات الرأى العام التى تواكب الاستعداد لخوض الانتخابات العامة القادمة فى إسرائيل.. وانتهازيته السياسية عندما انسحب

بعد أكثر من عام ونصف من حكومة شارون لأسباب واهية وعديمة التأثير كشفت عن خوائه واضمحلال اليسارية السياسية التى يدعى حتى الآن أنه يمثلها، وسيحد كل ذلك من قدرته على المنافسة.

لذلك نقول من الآن لمن يراهنون على إمكانية فوزه فى الانتخابات المرتقبة إن رهانهم خاسر؛ لأن الحزب الذى يتوهمون أنه قادر على تشكيل حكومة إسرائيل القادمة باع مبادئه وفقد الكثير من قيمه ولم يعد يتمتع بالمصداقية التى تؤهله للاحتفاظ بثقة كوادره حتى يعطوه أصواتهم ويمنحوه ثقتهم ويكونوا على يقين أنه سيحقق ما وعد به.

صحيفة الزمان ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢

* * *

obeikandl.com

الانتخابات الإسرائيلية
وحق الشعب الفلسطينى فى التأثير عليها!!

سيشارك عرب ٤٨ مع غيرهم من سكان إسرائيل فى الانتخابات التشريعية التى ستجرى بها قبل نهاية شهر يناير القادم (٢٠٠٣) لاختيار مجلس نيابى جديد، يعقب ذلك تكليف رئيس حزب الأغلبية بتشكيل حكومة البلاد. ولأنهم يشكلون عدديّا حوالى خمس سكان البلاد، فمن المتوقع أن يكون لهم تأثير مباشر فى تحديد رئيس الوزارء الإسرائيلى القادم خاصة إذا استطاعوا كما طالبنا مراراً من قبل أن يتحولوا إلى ما يُعرف بالكتلة الانتخابية البندولية التى تحسم حركتها نسبة الفائز من بين المرشحين على مستوى الحزبين الكبيرين.. العمل والليكود.

لا يمكن لنا أن ننكر أن الدولة التى تصف نفسها بأنها الديمقراطية الوحيدة فى منطقة الشرق الأوسط أبعد ما تكون عن الممارسات التى يُمليها الأخذ بهذا النوع من النظم الحاكمة.. فلا هى توفر نفس الحقوق لكل سكانها ولا هى تقبل بالرأى الآخر ولا هى تساوى بين مواطنيها فى الحقوق ولا هى تساوى بينهم فى المعاملة البوليسية من حيث التفتيش والتحقيق والتربص وتنفيذ الأحكام، وعلى الرغم من ذلك نؤكد أن تمسك الكتلة العربية داخل دائرة إسرائيل الانتخابية الواحدة بمنهجية التحرك الانتخابى الواعى الذى يسترشد برأى لجنة مشتركة من جميع الأحزاب والكتل الذى يُلزم كل من له حق الانتخاب بتنفيذه، سيضع فى يدها (الكتلة) قوة لا يُستهان بها للتأثير المباشر على سير الانتخابات الإسرائيلية التشريعية القادمة وتحديد نسبة معقولة من نتائجها.

فلو كان الميل المشترك نحو حزب العمل هو الأرجح «والمؤشرات كثيرة على ذلك» فلا بد من التنسيق الفورى علنيًا حول مجموعة من المبادئ والاشتراطات الجماهيرية

التى تشهد عليها وتحميها الأفكار الحزبية التى اختارت مؤخراً «عمرام متسناع» رئيساً للحزب وهزمت رئيسه السابق الانتهازى الذى تولى حقيبة الدفاع فى حكومة الائتلاف الوطنى برئاسة أرييل شارون. . التنسيق المطلوب لا بد أن يكون على رءوس الأشهاد، فقد سبق لبعض الكتل العربية أن أبرمت تعهدات مع حزب العمل خلال فترة الاستعداد لانتخابات تشريعية سابقة، ولكنه لم يف بها بعد فوزه؛ لأن ما وعد به كان أولا فى السر، وثانيًا لأنه كان فرديّا وليس جماعيّا، مما وفر له «حزب العمل» مبررات ودواعى التنصل أو التسويف فى الوفاء بما اتفق عليه.

التنسيق المطلوب لابد أن يأخذ فى اعتباره أهم المطالب التى يُجمع عرب ٤٨ وعرب الأراضى المحتلة عليها، ونعنى بذلك تحديداً الانسحاب من الأراضى التى تحتلها إسرائيل عسكريًا ومن المستعمرات المقامة فوق هذه الأراضى، إلى جانب قيام دولة فلسطينية غير منقوصة الحقوق والسيادة. . التنسيق المطلوب لا بد أن يركز على السلام والأمن لكل شعوب المنطقة؛ لأن تلوين هذا المطلب الأساسى بلون عنصرى أو ذاتى لن يُجدى بعد اليوم نفعًا.

ليس عيبًا أن يكون للكتلة العربية داخل إسرائيل رأيها الإيجابى الموحد الذى تسوقه خلال فترة الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية، خاصة أن الكنيست وافق مؤخراً على وقف العمل بنظام الانتخاب الشعبى لرئيس الحكومة وأعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتخابات التى جاءت ببنيامين نتنياهو وإيهود باراك وأرييل شارون إلى رئاسة الوزارة، وذلك بمنح رئيس الدولة الحق فى اختيار ممثل الحزب الذى فاز بأكثرية المقاعد النيابية رئيساً للوزارة.

الملاحظة التى لا تَخفى على أى من المحللين هنا فى أوروبا أن الانتخاب الشعبى لرئيس الوزراء الإسرائيلى أفرز ثلاثًا من الشخصيات التى لم تُفلح فى الوفاء حتى بتعهداتها التى بذلتها فى المؤتمرات الحزبية والجماهيرية وخرجوا كلهم دون أن يكملوا فترة الرئاسة (أربع سنوات) وأجبروا جميعًا على إجراء انتخابات تشريعية قبل موعدها. . وكلهم وعدوا بتحقيق السلام والأمن للشعب الإسرائيلى فى أسرع وقت ممكن، وعبر حجم محدود من التنازلات، ولم تثبت مصداقية هذه الوعود؛ لأن أصحابها غرتهم القوة الغاشمة وزينت لهم أفكارهم العنصرية أنهم قادرون على فرض

كل شىء بالحديد والنار وبالتدليس والتزييف. وكلهم اصطدموا بالشعب الفلسطينى المناضل من أجل حريته واستقلاله وحقه فى دولته المستقلة ذات السيادة.

سبق للكتلة الإسلامية داخل إسرائيل أن امتنعت عن التصويت عبر صناديق الاقتراع التى أتت بإيهود باراك رئيسًا للوزراء مما أضعف صوت عرب ٤٨.. وبالتالى تأثيرهم، وترتب على ذلك أنها لم تفز فى تلك الانتخابات سوى بنائبين عربيين فقط.. فى الانتخابات التى أتت بشارون رئيسًا للوزارة الإسرائيلية أمكن تلافى تفرق الكتلة الانتخابية التى تُمثل عرب ٤٨ ولذلك فازوا بأحد عشر مقعداً.

لم تتعود حكومات إسرائيل التى تَدعى الديمقراطية الإنصات لرأى معارض من بين تركيبتها البشرية.. سواء كان هذا الصوت إسرائيليًا أو عربيًا، وهى إذا كانت تزدرى آراء اليهود من أبنائها!! فهل من الإمكان أن تستمع للعرب من سكانها؟ يقول عكفيا الدار فى صحيفة هآرتس: «أعادت الأزمة السياسية التى جلبتها حكومة شارون على البلاد قضية الشريك العربى إلى الواجهة، لذلك لا بد من الاستماع إليه ليس بالضرورة فى كل شىء خاصة فيما يطرحه حول موضوع حق العودة، ولكن رأيه يحتمل الكثير من الصواب إذا ارتبط بالسلام والأمن والحد من الإنفاق العسكرى لدعم ميزانيات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية».

وهناك كثيرون غير هذا الكاتب الذين أرهقهم عدم الاستقرار الذى تسببه قيادات وزعامات إسرائيلية لا ترى إلا نفسها ولا تؤمن إلا بمطالبها ولا تعتنق إلا مبادئها، وهم يشجعون فى حدود رؤيتهم الأكثر اتساعًا السياسات التى تُساهم فى وضع حد للقلاقل التى يعانيها المجتمع الإسرائيلى ومن بينها تفكيك المستعمرات/ المستوطنات والانسحاب من الضفة الغربية وغزة والموافقة على إقامة دولة فلسطينية وإرساء قواعد ثابتة للتعامل مع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطينى ليس من بينها التمييز العنصرى أو الاستعلاء الجنسى.

يقول الكاتب «عنار اتار» فى الصحيفة نفسها «استمرار الكذب من جانب النخب السياسية أدى إلى إهدار موارد البلاد مما تسبب عنه انخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية فى مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والتخطيط لمستقبل آمن ومستقر لأبناء الغد».

أما الكاتب« بوعز غاءُون» فينظر إلى المستقبل نظرة متشائمة حيث يتنبأ فى مقال له بصحيفة معاريف بأن يتوالى ضياع الأيديولوچية التى بنيت عليها دولة إسرائيل . . وفى رأيه أن حزب مفدال الذى يرفع شعار «دولة إسرائيل لليهود فقط» فشل فى تطبيق هذا المفهوم لسنوات طوال، وعليه أن يُغير منه . ويتساءل الكاتب : «هل مثل هذه الدولة تكون ديمقراطية؟» . . أما حركة شاس الدينية فهى فى رأيه مُشرفة على الإفلاس السياسى والمادى ؛ لأن قادتها «اعتادوا على الكراسى الوزارية التى أبعدتهم عن ناخبيهم وعن أهدافهم التى تخدم فى المقام الأول دولة إسرائيل»، ويتوقع الكاتب فى نهاية تحليله أن يفقد كلا التيارين عدداً من المقاعد فى الانتخابات التشريعية القادمة .

أما المحلل السياسى سيما كيدمون فيؤكد فى صحيفة يديعوت أحرونوت أن «الأفكار السياسية» التى عبر عنها عمرام متسناع سواء أثناء حملته الانتخابية للفوز برئاسة حزب العمل أو فى مرحلة التمهيد لخوض معركة الانتخابات التشريعية، هى الأكثر اتساقًا مع احتياجات غالبية الشعب الإسرائيلى . . لذلك يُروج لانتخابه بغالبية تسمح له بتشكيل حكومة حزبية «لأنه فى هذه الحالة فقط سيكون قادراً على تحقيق وعوده الانتخابية فى الانسحاب من الضفة وغزة وإخلاء المستوطنات والتفاوض من أجل الاتفاق على شكل الدولة الفلسطينية المجاورة لإسرائيل» .

هل فى الإمكان خلق توافق تكتيكى خَلاق بين عرب ٤٨ المقيمين داخل إسرائيل وعرب الضفة الغربية وغزة بمعرفة كل التيارات الفاعلة داخل كل منهما؟ ليتحقق من ورائه تحرك عربى واع ذو تأثير إيجابى على مجربات المعركة الانتخابية التى ستشهدها إسرائيل بعد حوالى شهرين بما يعود بالفائدة القصوى على حق الشعب الفلسطينى فى الحرية وفى إعلان دولته المستقلة!! . .

الوفد ـ ٣ ديسمبر ٢٠٠٢

* * *

التنافس السياسى بين شارون ونتنياهو
على مزيد من التطرف .. وليس من أجل السلام

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الليكود مساء الأحد ١١ الجارى (يناير ٢٠٠٣)، وصوتت بغالبية ٥٩٪ من مجموع الأعضاء الحاضرين وعددهم ٢٦٠٠ عضو على قيام دولة فلسطينية بناء على ما جاء فى بطاقة الدعوة التى وجهت إليهم للمشاركة فى هذا الاجتماع، وعلى الرغم من رفض أرييل شارون لهذا الاقتراح وتمسكه بما أسماه تعهداته بإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح وتأكيده أن المسئول عن سياسة إسرائيل هو مجلس الوزراء وليس اللجنة المركزية لحزب الأغلبية، إلا أن معظم التقارير التى صدرت فى أعقاب هذا الاجتماع من داخل إسرائيل ومن العواصم العالمية تتوقع أن يقوم رئيس الوزراء الإسرائيلى بموجة جديدة من العنف والتطرف تجاه الفلسطينيين لكى يستعيد ثقة ممثلى أقصى التطرف داخل الجناح اليمينى.

تنبأت معظم التحاليل السياسية بما وقع داخل اللجنة المركزية لحزب الليكود وبنت توقعاتها فى ضوء عدة اعتبارات: منها الترتيبات التى وضعها مستشارو نتنياهو منذ الآن لضمان فوزه بالانتخابات العامة القادمة التى ربما تجرى فى غير موعدها فيما لو انهار الائتلاف الذى تتشكل منه حكومة شارون الحالية ولم يتمكن من ترميمه بتقارب أكثر نحو اليمين. . ومنها بعض الأضواء اللامعة التى أحاطت بصورة نتنياهو فى الفترة الأخيرة بعد زيارته لأمريكا وبريطانيا مندوبًا عن حكومة شارون لكى يشرح للرأى العام فى كل منهما أسباب لجوء إسرائيل إلى «شىء من العنف فى تعاملها مع الفلسطينيين» لكى تتمكن من القضاء نهائيا على مصادر العنف ومنابع الإرهاب!!.

استعد نتنياهو جيدا لاجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود على ثلاثة محاور أساسية: الأول تعمده المزايدة على شارون فى كل ما يتصل بأعمال العنف والعنصرية التى تقوم بها حكومته تجاه الشعب الفلسطينى منذ أكثر من ثلاثة عشر شهراً وخصوصاً على امتداد الأسابيع الستة الأخيرة. . الثانى تبنى الشعارات التى يطلقها أقصى اليمين الإسرائيلى المتطرف وقادة المستوطنين الذين يطالبون شارون بالقضاء على الرئيس ياسر عرفات وترحيل الفلسطينيين بعيداً عن الضفة وغزة. . الثالث الترويج لقدرته على الوقوف بمزيد من الصلابة ضد الضغوط الأمريكية والأوروبية وعدم التعاطى مع المبادرات العربية.

وهناك من يرى أن بطاقة الدعوة لاجتماع اللجنة المركزية التى نصت على السؤال التالى«هل تقبل بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن» كان فخًا نصبه منتدى الحفاظ على قيم حزب الليكود بغرض تخيير شارون بين التصويت برفض مثل هذه الدولة وبالتالى إحراق جزء كبير من اتفاقاته مع إدارة الرئيس بوش الابن التى عاد بها من آخر زيارة له إلى واشنطن، وبين القبول بزعزعة حكومته الائتلافية وربما إجراء انتخابات عامة قبل موعدها .

وتدلل صحيفة هآرتس على الاستعدادات التى قام بها نتنياهو ومستشاروه داخل لجنة الليكود المركزية بالقول «إن وزيرة التعليم ليمور ليفانت اقترحت حلاً وسطًا بين القطبين شارون ومنافسه نتنياهو يقضى بأن تصادق اللجنة المركزية على البرنامج السياسى للحزب، والذى ينص على رفض أى شكل للوجود الفلسطينى غربى نهر الأردن مع منحهم حكما ذاتيًا، إلا أن قيادىً ليكود تمسكوا بتنفيذ ما هو مكتوب فى بطاقة الدعوة». الأكثر من ذلك أن كبار أعضاء منتدى الحفاظ على قيم الليكود هاجموا الوزيرة وطالبوها بأن تظهر المزيد من الشعور بالمسئولية تجاه وطنها وشعبها بدلاً من استغلال الموقف لتحقيق مكاسب سياسية.

عندما صوت شارون هو ومؤيدوه لصالح إقامة الدولة الفلسطينية بنسبة ٤١٪ لم يفعل ذلك لصالح الشعب الفلسطينى. . وهو عندما يقول إن تصويت اللجنة المركزية للحزب يهدد أمن إسرائيل لا ينطلق من حرصه على ضرورة توافر الأمن والاستقرار بين الشعبين الإسرائيلى والفلسطينى؛ لأن الكيان المزمع إنشاؤه وَفْقَ الرؤية

الإسرائيلية ـ الأمريكية المشتركة لن يتمتع بمقومات الدولة لا من قريب ولا من بعيد، فلا هى ذات سيادة على سمائها وحدودها ولا هى مطلقة اليد فى تكوين قواتها المسلحة ولا هى صاحبة حق فى اختيار من تَعقد معه علاقات دبلوماسية ولا هى متحكمة فى مصادرها المائية، وإنما ينطلق من رؤية عنصرية ضيقة.

شكل الدولة الواهية الذى تُصر النظرة الإسرائيلية/ الأمريكية المشتركة على فرضة بالقوة على الشعب الفلسطينى وقيادته ليس وليد ما ترتب على الاجتياح الشارونى العنصرى لأراضى الشعب الفلسطينى المحررة داخل الضفة والقطاع، ولكنه كان هو الشكل الذى صمم عليه نتنياهو قبل أن يستبعد عن رئاسة الوزارة، وكان هو الشكل الذى أراده باراك من بعده قبل انفجار انتفاضة الأقصى فى نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠.

نقلت مؤخراً صحيفة «جيروزاليم بوست» عن وزير خارجية بريطانيا «چاك استراو» قوله «تتوافر على امتداد دول الشرق الأوسط وإسرائيل قناعات بأن قيام دولة فلسطينية ضمان لأمن وسلامة إسرائيل»، وهذا القول يتوافق لفظيّا مع الدعاوى الإسرائيلية ولكنه يختلف جملة وتفصيلا مع طموحات الشعب الفلسطينى.

فإسرائيل لن ترضى بقيام دولة فلسطينية قوية إلى جوارها وليس لديها استعداد حتى للتنازل عن القدس الشرقية لكى تكون عاصمة لها وهى تريدها مجردة من كافة مقومات السيادة والاستقلال ومحرومة من الاعتماد على نفسها.. وتريدها مربوطة إليها من جميع أطرافها بحيث تكون قادرة على القضاء عليها فى أى وقت شاءت، حتى هذه الدولة يرفضها أقصى اليمين الإسرائيلى العنصرى المتطرف ويتنافس لتقويض مشروعية قيامها نتنياهو مع شارون.. أيهما يلجأ إلى عنف وإرهاب أكثر من الآخر للقضاء على حلم الدولة الفلسطينية وَفْقَ المقاييس الدولية.. وأيهما يلجأ إلى مزيد من الصفعات على وجه هيئة الأمم المتحدة أكثر من الآخر رفضاً لشرعيتها.. وأيهما يملك القدرة على كسب عدد أكثر من الشيوخ والنواب ضد إدارة چورچ بوش الابن من أجل مواصلة التغاضى عن مزيد من القتل والترويع والتدمير داخل الضفة وغزة!.

الوفد ـ ١٢ يناير ٢٠٠٣

ولاية شارون الثانية : إما أن تقود إسرائيل إلى سلام حقيقى وإما إلى كارثة!!

لم تتضح بعد التحليلات الأوروبية حول مبررات تصويت الناخبين فى إسرائيل يوم ٢٨ من الشهر الماضى (يونيه ٢٠٠٣) لصالح الليكود؛ ولم يضعوا أيديهم على كيف منح المقترعون ثقتهم لحكومة برئاسة أرييل شارون الذى لم يُحقق لهم أيّا من تعهداته السابقة، فى نفس الوقت كتب الصحفى الإسرائيلى يوئيل ماركوس مخاطبًا أبناء المجتمع الإسرائيلى فوق صفحات صحيفة هآرتس يوم ٢٤ الماضى قائلا «إذا كانت مستويات حياتكم قد تحسنت، وإذا كنتم تشعرون بأن أمنكم الوطنى أصبح أكثر ضمانًا وأن الأوضاع الاقتصادية قد استقرت، وأن مؤشر بطالة ٣٠٠ ألف يد عاملة كاذب وأن عدد الفقراء والجوعى فى تناقص وأن عزلتنا الدولية حبر على ورق، إذن صوتوا لعودة الليكود برئاسة شارون».

صبيحة يوم الانتخابات تسائل «داڤيد جروسمان» فى مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت «هل يوجد فى إسرائيل شخص واحد راضٍ حقّا عن الواقع الذى خلقه شارون داخلنا ومن حولنا منذ مارس عام ٢٠٠١؟ هل يوجد من يود أن تستمر الحياة فى ظل اقتصاد مُحطم وأمان مُنعدم وتجربة نفسية مُفزعة ترتعد فرائصنا من مجرد فكرة الخروج من البيت أو الجلوس فى المطعم أو مجرد ركوب وسائل النقل العامة؟ إذا كان هناك من يود استمرار الحياة بهذا الشكل، فإلى الجحيم إذن الأمل والحلم والسلام، وليعد شارون إلى سدة الحكم مرة أخرى».

المحللون فى كل مكان على ثقة من أن مبررات ما جرى فى إسرائيل يوم ٢٨ الماضى ستتكشف مع تتابع الأيام، خاصة وأن نسبة التصويت للكنيست السادس عشر كما

أعلنتها مصادر الحكومة الإسرائيلية المسئولة عن الإحصاءات هى الأدنى منذ ولدت الدولة على أرض فلسطين المغتصبة فى مايو ٤٨ ، حيث لم تتعد المشاركة نسبة ٥ ,٦٨٪ من أعداد الناخبين المسجلين فى الجداول .

حديث الساعة الأكثر أهمية على المستوى الأوروبى والأمريكى يدور حول حكومة إسرائيل القادمة : هل هى حكومة وحدة وطنية أم وحدة علمانية أم حكومة يمينية ضيقة أم حكومة بالاشتراك مع حزبى شنيوى واجودات يسرائيل؟!! وذلك من منطلق أن المعضلة التى على شارون أن يُوْاجهها عند تشكيل حكومته القادمة أعمق من أن توضع جانبًا فى هذا التوقيت بالذات . فهو من ناحية دعا إلى «قيام حكومة وحدة وطنية» مطالبًا بالالتفاف حول ما يجمع شعب إسرائيل وليس ما يُفرق بين أبنائه من خلال الخطاب الذى ألقاه عقب إعلان المجمع الانتخابى عن فوز حزبه . . إلا أن هذه الدعوة لا يمكن أن تتحقق دون مصاعب وتنازلات ووعود واتفاقات ، ومن ناحية أخرى لم يُحدد بعد موقفًا واضحًا وقاطعًا فيما يتعلق بخريطة الطريق التى طرحتها الإدارة الأمريكية على الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى كحل نهائى للصراع القائم بينهما!! .

شارون فى قرارة نفسه يتمنى أن يُشكل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل ، وقد أعلن فى أوج انتصاره «لقد سامحت وغفرت لكل من حاول الإساءة إلى وإيذائى وتشويه اسمى وسمعتى» يقصد قادة حزب العمل . . ولكنه لا يستطيع الإقدام على هذه الخطوة بلا ضمانات كافية من الطرف الآخر ، خاصة أن عروضه ستقابل بالرفض بعد أن تعهد الزعيم العمالى متسناع بأن حزبه لن يشارك فى حكومة وحدة وطنية .

الجناح اليمينى المتشدد داخل الليكود يُفضل الائتلاف مع شاس والتكتل القومى المتحد وميرتس لأن زعماءهم وممثليهم فى الكنيست يرفعون الأيدى بالتأييد لسياسات الحكومة أيّا كانت نتائجها متى ضمنوا أن مخصصاتهم المالية التى يطالبون بها متوافرة على مدار العام ، ويرفض هذا الجناح فى الوقت نفسه التآلف مع حزب شينوى الذى فاز بـ ١٥ مقعدًا ؛ لأنهم لا يملكون تصورًا واضحًا لتوجهاتهم السياسية أو مدى تأييدهم لسياسات الحكومة والتزامهم بمواثيق التآلف الحكومى . . ليس هذا فقط وإنما كيف يتم اقناع حزب شنوى بالتآلف مع التكتل القومى وميرتس وهو يخالفهما فى كل شىء سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا إلى جانب أنه يرفض حتى الآن التعامل مع ممثليهم أو

الحديث مع قادتهم!!. هناك عامل آخر هام جداً لا بد من أخذه فى الاعتبار، وهو أن تآلفا بهذا الشكل سيؤدى إلى قيام حكومة إسرائيلية إشكنازية مائة فى المائة، وهذا أمر لم تُجربه إسرائيل من قبل، وتفيد سوابق التقارير والدراسات والتوصيات أنه مرفوض قلباً وقالباً من كل التيارات السياسية والدينية!!.

جبهة الليكود الداخلية ملتهبة ومتربصة بشارون؛ لأنها تعلم أنه كلما ابتعد عن فكرة حكومة اليمين الخالص ابتعد عن تسكين أقطابها فى مراكز وزارية مهمة، فهناك عشرة على الأقل يُمَنون النفس بمقاعد فى حكومته القادمة، من بينها أربعة لا يمكن المساس بها وهى الخارجية لنتنياهو والدفاع لشاءُول موفاز والمالية لسلفان شالوم والتعليم لليمور لنات. و من المتوقع أن يزداد توتر هذه الجبهة إذا حدث التفاهم مع حزب العمل على ما يفضل شارون، إذ لا بد من التسليم فى هذه الحالة بأن من حقه (أى حزب العمل) أن يحصل على حقيبة الخارجية أو الدفاع وربما معها منصب نائب لرئيس الوزراء.

يؤكد المحلل السياسى ألوف بن فى صحيفة هآرتس صبيحة فوز الليكود أن حزب العمل إذا قبل المشاركة فى حكومة شارون القادمة فسيكون ذلك لصالح الجانب الفلسطينى والتوجهات الأمريكية. الجانب الفلسطينى الذى يريد أن يقيم دولته المستقلة، والتوجهات الأمريكية التى تُصر على تطبيق اتفاق الطريق الذى عرضت من قبل تفاصيله على الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى وطلب شارون تأجيل البت فيه إلى ما بعد انتهاء المعركة الانتخابية. لهذا السبب يتوقع أن تزداد الضغوط الداخلية والخارجية على متسناع لكى يَقبل بهذه المشاركة من أجل صالح إسرائيل ومستقبلها واستقرارها، وأيضا فى ضوء النتائج التى اكتسبها الحزب من تجربته فى الائتلاف الحكومى الأخير الذى أدى خروجه منه إلى انهياره وإلى إعلان إجراء انتخابات عامة مبكرة.

وهناك من يرى أن إسرائيل أصبحت تحت قيادة أرييل شارون أكثر اعتماداً على المظلة الأمريكية سياسيّا وأمنيّا واقتصاديّا ليس فقط فى مواجهتها لجيرانها العرب أو الحرب المتوقعة ضد الشعب العراقى، وإنما أيضا فى مواجهتها للمقاومة الفلسطينية ولجهاز السلطة الوطنية، لذلك يجب على شارون وشركائه الأيديولوچيين على حد

تعبير الكاتب جدعون سامت «أن ينصاعوا لتوجهات واشنطن فيما يتعلق بإقامة الدولةالفلسطينية بعد عامين حتى تستجيب أجهزتها المعنية للطلب المقدم من شارون لكى تحصل إسرائيل على أكبر مساعدة مالية واقتصادية فى تاريخها». هذه التوجهات محصورة فقط فى القبول بخريطة الطريق التى تم بلورتها بالتنسيق بين واشنطن وشركائها الأوروبيين وَفْقَ الرؤية العلاجية التى طرحها الرئيس چورچ بوش الابن فى خطابه الشهير يوم ٢٤ من شهر يونية الماضى (٢٠٠٣).

حتى الآن يرفض شارون التفاوض فى ظل إطلاق النار ويرفض التعاون أو التحدث مع عرفات ويرفض وضع جداول زمنية لتنفيذ الالتزامات التى سيتم التوصل إليها، ويُصر على أن تحقيق ما أوصت به خريطة الطريق يستلزم جزئيتين:

الأولى: مطالبة الجانب الفلسطينى بوقف الإرهاب وإطلاق النار واستبدال قيادات العنف بقيادات تقبل الجلوس للتفاوض معها وتكون قادرة على إجراء إصلاحات جذرية فى كافة المجالات، **والثانية:** تعهد إسرائيل القيام بتنازلات معقولة مثل الانسحاب من بعض أراضى السلطة المحتلة وتجميد البناء فى عدد كبير من المستعمرات وربما إخلائها تمهيداً لإعلان قيام دولة فلسطين.

يتوقع المراقبون أن تأتى الوزارة الإسرائيلية القادمة برئاسة أرييل شارون مختلفة كلية عن حكومته السابقة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية وللاحتياجات والأولويات التى تفرضها عليه ظروف بلده الأمنية والاقتصادية والمالية فى ظل انتفاضة الأقصى التحريرية التى دامت أكثر من عامين، وليس أمامه إلا أن يستجيب لدعوات السلام والاستقرار التى تُطالبه بها العواصم الأوروبية والعربية. . أما إذا أصر على مواصلة سياساته العنصرية وتصفياته الدموية لكوادر التحرير الفلسطينية فلن يتحقق على يده إلا كل ما هو أشد إظلامًا وكارثية فى تاريخ دولة إسرائيل التى لم تعمر حتى الآن سوى ٥٥ سنة!!

الوفد ـ ٧ يولية ٢٠٠٣

الانتخابات الإسرائيلية ولعبة وعود السلام الزائف ..

تُجمع الصحف البريطانية التى تتابع الشأن الإسرائيلى أن برامج الأحزاب التى ستشارك فى الانتخابات العامة فى شهر مارس القادم تشير إلى السلام كقضية نوعية لا بد من حشد التأييد لها سواء جاء ذلك على حساب القدرة على تحقيقها عمليًا أو الاعتذار عن عدم الوصول إلى ذلك فيما بعد لأسباب مختلفة، المهم أن ذلك يتم ـ فى رأى كُتابها ـ دون الأخذ فى الاعتبار الجانب الآخر المَعْنى بهذا السلام والمشارك فى وضعه موضع التنفيذ ويُقصد به هنا السلطة الفلسطينية والشَعب الفلسطينى.

وفى تعليقاتها على ما تسرب من بيان حزب كاديما الجديد كما نشرته صحيفة معاريف قبل نهاية الشهر الماضى (ديسمبر ٢٠٠٥)، قالت الجارديان إن الترويج لتحديد حدود دولة إسرائيل بالاستيلاء على معظم أراضى الضفة الغربية رغم أنه (الترويج فى حد ذاته) محل اعتراض من جانب اليمين الإسرائيلى سواء كان ضمن حزب الليكود أو مبعثرا فى كل الأحزاب الدينية والاستيطانية الصغيرة، إلا أن الدعوة له لا تحقق السلام لإسرائيل؛ لأنها تعتمد على تأسيس حدود ستظل دائما مصدرا للقلاقل والنزاعات بالإضافة إلى أنها تمثل برهانًا على اغتصاب حقوق الآخرين.

من هذه الزاوية قال دورون بروزنبلوم الكاتب بصحيفة هآرتس يوم ٩/ ١٢ الماضى أخطر ما يوصف به السياسيون فى مرحلة ما قبل الانتخابات العامة أنهم يُغدقون على الناخبين كل ما هو غير حقيقى، لأنهم لو تحدثوا عن تفاقم الوضع الاقتصادى أو تصاعد مؤشر البطالة أو انكماش الاحتياطى النقدى فكأنما يقومون بقطع شرايين أيديهم انتحارًا.. الحقيقة الوحيدة التى يتفقون عليها ـ كما يقول الكاتب ـ هى أن يمطروا جمهور المستمعين بوابل من التهديدات والمخاوف التى تُسهل لهم عملية شراء

أصواتهم لتأييد قيامهم الآن ومستقبلاً بتصعيد عسكرى ضد الفلسطينيين وبفتح جبهة صواريخ عابرة ضد إيران وربما ضد سوريا.

فى تعليقها الأسبوعى قالت إذاعة راديو جيش إسرائيل أن الأحزاب السياسية فى إسرائيل خصوصًا الحزب الحاكم والذى دائما ما يطمع فى البقاء فى الحكم، تنتهز مناسبة الدعايات الانتخابية لكى ترص صفوف الناخبين فى مواجهة مخاطر القتل الجماعى أو ما يسمى التكتل «خلف الراعى حيال الذئاب».. يعلق دورون على هذا «الرص» الذى يفتقد إلى الرؤية الصوابية قائلا «يبدو أن سر القوة الانتخابية لحزب شارون الجديد تكمن فى قدرته على شل عقل الجمهور ويده بتقديم المزيد من حلوى الأمل مغلفة بسموم التخويف من ناحية، وبث أمل السلام الغامض من ناحية أخرى دون أن يوضح له (الجمهور) كيف سيصل إليه..

والسلام كما تراه برامج الدعاية الحزبية فى إسرائيل ينبع من الطابع الاستعمارى لهذه الأحزاب التى تمثل فى نهاية الأمر الكيان الصهيونى نفسه.. هذا الطابع الذى يتحكم فى سلوكها مهما تدثرت بدعاوى مراعاة حقوق الشعب الفلسطينى التاريخية والاجتماعية والثقافية.. يقول يورام كاليوك الكاتب فى صحيفة يديعوت أحرونوت (٧/ ١٢) أن تبديل السياسيين فى إسرائيل لقناعتهم السياسية أمر يدعو إلى الحزن والأسف فى نفس الوقت ويتمنى أن لو كان شمعون بيريز يعرف ثقافة الحياء اليابانية أو لو أن شاءُول موفاز يشعر بوخز الضمير.

يصف الكاتب بيريز بأنه أخفق فى كل مشروع سياسى تصدى للقيام به، ولما لم يجد فى نهاية حياته ما يقدمه بعد هزائم متعددة فى حزب العمل أعلن أمام مائة صحفى أنه سينضم إلى حزب شارون الجديد، ليس من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين كما يدعى كل منهما ـ بيريز وشارون ـ لكن لكى يَسمح له رئيس الحزب بأن يكون وزيراً يجلس على كرسى!!.

أما موفاز فيقول الكاتب عنه أن وحشيته تجاه العرب وأطفالهم وتوفيره الحماية للمستوطنين أن يقتلوا العرب وأن يقطعوا أشجارهم ويجرفوا أرضهم بدعوى الشرعية، جعلته يصف شارون بعد خروجه من الليكود من فوق منصة حزبية لها

قيمتها بأنه يسارى . . ثم وبدون حياء ينضم إلى حزبه الجديد «مفضلا يساريته التى هاجمها على يمينية الليكود التى ظل يتمسح بها عبر ردهات الكنيست عدة سنوات .

يختم الكاتب مقاله قائلا . . «السياسية الإسرائيلية جعلت للغباء والسخف اسمًا حسنًا ومعنىً مقبولاً ، ولأن شمعون بيريز يريد أن يجلس دائما على كرسى الوزارة . . ولأن سريد حكيم السياسة يريد أن يترك الكتابة ردحًا من الزمن وأن يجرب الاستوزار ولأن السياسة الإسرائيلية أصبحت ترادف عدم الحياء فليس من المستبعد أن يتولى الوزارة القادمة أيّا كان الحزب المكلف بتشكيلها ـ أناس لم نسمع عنهم . . لذلك يجب على شركة سانو أن تجد لنا مبيدًا منشطًا للحياء .

بالإضافة إلى ذلك ترتبط البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية برفض المحيط العربى فى فلسطين وفى خارجها ، وهى إن ادعت نية التعامل على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى . . فهى تنظر إلى هذه المساواة من زاوية الحفاظ بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة على تفوقها وعنصريتها وارتباطها بالمصالح الأمريكية وتعظيم دورها الإقليمى ومسئولياتها العالمية التى تنسق لها وَفْقَ الإستراتيجية التى يضعها مستشارو البيت الأبيض سواء كان الجالس فيه ديموقراطيّا أم جمهوريّا .

يؤكد ناحوم برنياع فى مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت (٢٨/ ١١) أن الإحتياجات الحقيقية للناخبين سواء كانت فى السلام أو فى الخدمات هى آخر ما يُلفت نظر الأحزاب السياسية هذه الأيام ، على الرغم من أنهم لا يَملون من الحديث عنها ليس كبرنامج زمنى قابل للحل والمحاسبة ولكن باعتبارها «حبوب مهدئة لمن يقلقهم الفساد المنتشر فى أكثر من مكان» . . وللتدليل على صدق استنتاجه يقول الكاتب «عشية انتخابات عام ٢٠٠٣ أعلن مؤتمر الليكود الإنتخابى توصيات اللجنة العامة التى ترأسها الوزير منير شطريت ، والتى دارت كلها حول الإصلاحات التى سيتبنَّاها المرشحون الذين أعلن الحزب عن ترشحهم للانتخابات التشريعية باسمه . . ماذا فعل الفائزون بهذه التوصيات؟ لا شىء . . والدليل على ذلك أنها قائمة حتى الآن وأنها ستكون مطية سياسيين آخرين إلى مقاعد الكنيست القادم!! . .

ويستدرك الكاتب قبل أن يَختم تحليله «إذا عثر أحدكم على إصلاح ما تائه هنا أو هناك فتأكدوا أنه تحقق لخدمة شخص ما على قائمة حزب ما ، فقد أقدم أرييل شارون

على إصلاح حكومى لكى يأتى بالبروفيسور أوريتيل رايخمان إلى واحد من المكاتب الاستشارية . . ولم يعينه لكى يقود الإصلاح الذى تحتاج إليه الجماهير الواسعة من أبناء إسرائيل» . . ويتساءل فى نهاية المطاف . . «أى نوع من رؤساء الوزارات يريد أن يكون شارون فى المرة القادمة . . هل يؤمن بتجديد التفاوض مع الفلسطينيين؟ هل ينوى حقا أن يفتح ملف المباحثات مع سوريا؟ هل لديه استعداد لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية أصبحت إسرائيل فى أمس الحاجة إليها؟ وإذا ما نجح فى اختيار شركائه الائتلافيين، فهل سيتجه يسارا أم يمينا؟» . . .

لا يتمتع إرييل شارون وحده بغموض الرؤية الانتخابية سواء داخليّا أو خارجيّا . . بل هكذا جاء برنامج حزب الليكود الذى أشار إلى مقتطفات موجزة منه زعيمه الجديد بنيامين نتنياهو، وهكذا جاءت لقاءات زعيم حزب العمل الجديد عمير بيرتس مع لجنة التنسيق للعمل الانتخابى . . يقول جادى بلتيانسكى الكاتب بصحيفة معاريف (٢١/ ١٢) «إننا نسمع هذه الأيام أشياء مضحكة من الجميع وكلهم جادون فيما يطرحونه من أفكار وكلهم يتمتعون بالثقة، ولكننا بحكم تجاربنا الطويلة معهم نقول لهم أن مصلحة إسرائيل الوطنية تتطلب إنهاء السيطرة على آلاف الفلسطينيين فى الطور وفى شعفاط وفى جبل المكبر . . وأن هذه المصلحة تقتضى الاعتراف بأن للفلسطينيين حقًا فى القدس الشرقية، وأنها ـ أى المصلحة ـ وهذا هو المهم تقتضى أن نعترف أن نتيجة أهداف الحرب مع الفلسطينيين حتى الآن كانت صفر!!» . . .

الوفد ـ ٨ يناير ٢٠٠٦

* * *